

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-



ميدان: علوم اقتصادية، تجارية
وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التحصيل الضريبي في الجزائر: العراقيل والحلول

دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تيارت CDI

إشراف أستاذ الدكتور:

أ. حري خليفة

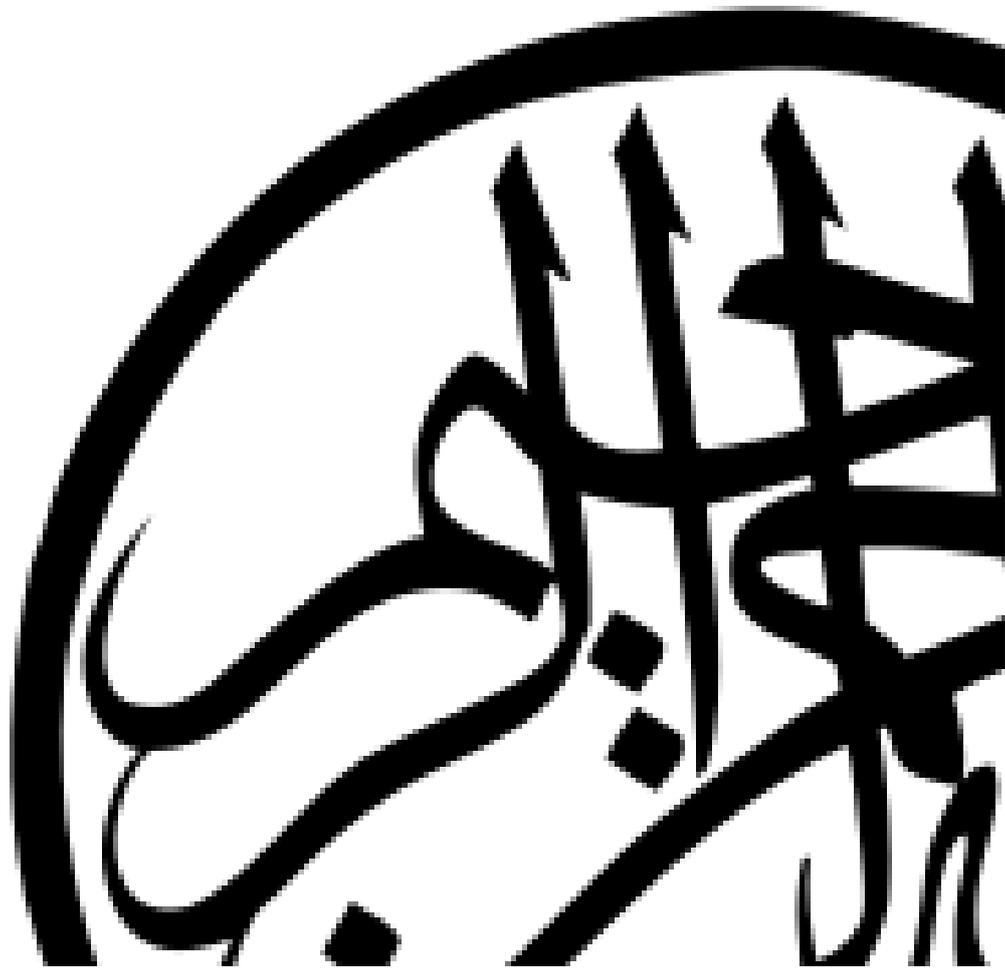
من إعداد الطلبة:

بن مومن عبد القادر

ساسي أحمد زكرياء

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ تعليم العالي	أ. بلكرشة راجح
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر ب	أ. حري خليفة
مناقشا	أستاذ مساعد أ	أ. ظريف فاطمة

السنة الجامعية : 2024/2023



شكر وعرافان

الحمد لله الذي منحنا قوة الصبر والطموح، ووفقنا لإتمام هذا العمل بنجاح

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من دعمنا وساندنا في هذا العمل.

يسرنا أن نشكر أستاذنا الفاضل "حري خليفة" دعمنا طيلة عملنا، وتوجيهنا الدائم والمستمر ولقبوله الإشراف علينا، كما نشكره على تتبع هذا البحث، وأفادنا بارشاداته ولم يبخل علينا يوماً في تقديم المعلومات.

ولا ننسى الأساتذة الأفاضل "أعضاء اللجنة" اللذين بادروا في الإشراف وقراءة مذكرتنا وتصحيح أخطائنا

إهداء

أولاً الحمد لله والشكر له الذي بفضلته تتم الصالحات، فبفضله تم إنجاز هذه المذكرة القائل في كتابه ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء، الآية (85) ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين .
ومنه فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

فإنني أهدي عملي إلى من قال فيهم الله ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾
سورة الإسراء الآية (23)

إلى من يعجز اللسان عن وصفها إلى من من حملتني وربتني، إلى أعلى امرأة على وجه الأرض "أمي الغالية" شفاها الله وأطال في عمرها.
إلى من وضع تعبها سلاحاً لي ومن عانيته وحرسه راحة لي إلى الذي إحترق لينير درب الحياة لي الذي صرف من صحته وراحة باله "أبي الغالي" أطال الله في عمره وحفظه الله .
إلى كل أساتذتي اللذين كانوا ينبوع العلم الذي شربت منه منذ الإبتدائي لليوم
إلى إخواني وأخواتي حفضهم الله عز وجل وكل العائلة الكريمة
إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير
إلى كل من نسيه القلم وحفضه القلب

بن مومن عبد القادر

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل، وما التوفيق إلا من عند الله.

إلى من قال لهما الرحمان "وبالوالدين إحسانا"

إلى قدوتي وفخري في الحياة ، وإلى من تعب علي وسعى من أجل سعادتي وفرحتي

إلى قلبي ونبضي الثاني، إلى أعلى شخص في حياتي، إلى أعز شخص وصاحب القلب الحنون والذي ليس له مثيل في هذه الدنيا إلى والدي الغالي والسند القوي أبي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى من سهرت الليالي من أجلي، وضحت وكافحت لإسعادي وكانت بمثابة الجدار المتين الذي أرتكز عليه أثناء ضعفي، إلى جوهرة قلبي وقطعة من روحي التي دعمتني وشجعتني حتى أصل إلى هذه اللحظة، والتي عانت من أجلي ووقفت إلى جانبي إثناء مرضي وحفزتني لإتمام هذا العمل، إلى أمي حبيبتي أطال الله في عمرها ودامت لنا تاج فوق رؤوسنا ومهما كتبت من كلمات لا أوفي في حقها،

وأهدي هذا العمل أيضا إلى إخوتي وإلى كل من دعمني

وفي الأخير أهدي هذا العمل إلى الجيل الحاضر والجيل المقبل.

سامي أحمد زكرياء

فهرس المحتويات

شكر وعران
إهداء
مقدمة أ
الفصل الأول: التعريف بالنظام الضريبي والأهمية الإقتصادية للضرائب	
تمهيد:	7.....
المبحث الأول: ماهية بالنظام الضريبي	8.....
المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي وأهدافه	8.....
أولاً: مفهوم النظام الضريبي	8.....
ثانياً: أهداف النظام الضريبي	9.....
ثالثاً: تعريف الضريبة ومبادئها	10.....
المطلب الثاني: أنظمة النظام الضريبي	14.....
أولاً: النظام الحقيقي:	14.....
ثانياً: النظام المبسط	15.....
ثالثاً: نظام الضريبة الجرافية الوحيدة	16.....
المطلب الثالث: النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاح 1992م	20.....
أولاً: فلسفة النظام الإقتصادي للجزائر قبل 1991	20.....
ثانياً: بنية النظام الضريبي الجزائري قبل 1991:	21.....
ثالثاً: خصائص النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح	25.....
المبحث الثاني: إصلاحات النظام الضريبي الجزائري	26.....
المطلب الأول: حتمية الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1992م ودوافعه	26.....
أولاً: حتمية الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1992م	26.....
ثانياً: دوافع الإصلاح الضريبي	29.....
المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي لسنة 2015	30.....
أولاً: الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة في ظل الإصلاح	31.....

32ثانيا : تحديد القيمة الإيجارية الجبائية في ظل الإصلاح
34المطلب الثالث: الإصلاح الضريبي لسنة 2019.
36المبحث الثالث: التحصيل الضريبي والضرائب المحصلة
36المطلب الأول: ماهية تحصيل الضريبي
36أولا: مفهوم التحصيل الضريبي
37ثانيا: طرق التحصيل الضريبي :
38ثالثا: قواعد التحصيل الضريبي
39رابعا: أهداف وأهمية عملية التحصيل الضريبي:
40المطلب الثاني :الضرائب المحصلة وعراقيل تحصيلها
40أولا: الضرائب المحصلة:
44ثانيا: عراقيل التحصيل الضريبي في الجزائر:
47ثالثا: منازعات التحصيل الضريبي
49المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للضريبة على الدخل الإجمالي
52خلاصة

الفصل الثاني: دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية تيارت CDI

54تمهيد
55المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت CDI
55المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب لولاية تيارت ومهامه
55أولا : تعريف مركز الضرائب لولاية تيارت
55ثانيا : مهام مركز الضرائب:
57المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت:
57أولا: عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت
58ثانيا : شرح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت
61المبحث الثاني: تحصيل الضريبة على الدخل (الآليات والعراقيل)
61المطلب الأول: المعنيين بالضريبة على الدخل
61الجدول رقم (05): تطور التحصيل الجبائي الكلي للفترة (2018-2023)
63المطلب الثالث: عراقيل تحصيل الضرائب والحلول

63أولاً: العراقيل
64ثانياً: الحلول
65 خلاصة
66 خاتمة
70 قائمة المصادر والمراجع
73 قائمة الملاحق
93 ملخص

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
34	القيمة الإيجارية الجبائية للسكنات لكل متر مربع.	الجدول رقم (01)
34	القيمة الإيجارية الجبائية للمحلات التجارية و الصناعية لكل متر مربع	الجدول رقم (02)
44	جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي	الجدول رقم (03)
45	معدلات فرض الضريبة على الدخل الإجمالي	الجدول رقم (04):
63	تطور التحصيل الجبائي الكلي للفترة (2018-2023)	الجدول رقم (05)
64	الأهمية النسبية للضريبة على الدخل الإجمالي مقارنة بالتحصيل الكلي	الجدول رقم (06)

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
22	الضرائب الغير المباشرة قبل الإصلاحات	الشكل رقم (01)
23	الضرائب المباشرة قبل الإصلاحات	الشكل رقم (02)
24	حقوق الطابع والتسجيل قبل الإصلاحات	الشكل رقم (03)
24	يمثل الجباية الجمركية قبل الإصلاحات	الشكل رقم (04)
31	البنية الجديدة للنظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاحات لسنة 1991م	الشكل رقم (05)
59	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت	الشكل رقم (06):
65	نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في التحصيل الكلي لسنة 2020.	الشكل رقم (07)

قائمة الملحق:

الملحق رقم (01): يمثل وثيقة G50
الملحق رقم (02): تصريح بالوجود G08
الملحق رقم (03): يمثل وثيقة G01
الملحق (04): يمثل وثيقة G13
الملحق رقم (05): يمثل وثيقة G17
الملحق رقم (06): يمثل وثيقة G15
الملحق رقم (07): وثيقة تمثل تنبيه شخصي
الملحق رقم (08): إشعار غير رسمي بالحجر
الملحق رقم (09): إشعار بالبيع
الملحق رقم (10): إستدعاء

قائمة المختصرات:

Impôt sur le Revenu Global	IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	IBS	الضريبة على أرباح الشركات
Taxe sur l'Activité Professionnelle	TAP	الضريبة على النشاط المهني
Taxe sur la Valeur Ajoutée	TVA	الرسم على القيمة المضافة
Taxe sur l'Achat	TA	الضريبة على الشراء
Relevé Identité Bancaire	RIB	بيان الهوية السكنية
le Centre Des Impôts	CDI	مركز الضرائب

مقدمة

مقدمة:

تحتل الضرائب مكانة هامة ومتميزة حيث تمثل الأساس لقيام أي دولة، بإعتبارها واحدة من أقدم وأهم مصادر تمويل الدولة لمختلف مشاريعها ونفقاتها العامة، وتلبية متطلباتها الاقتصادية. وخلال فترات زمنية طويلة كانت الضرائب المصدر الرئيسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، وهذا ليس بإعتبارها إحدى أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط، بل نظرا للأهمية والدور المهم الذي تؤديه بغية تحقيق أهداف في مختلف المجالات.

وحتى تتم العملية الضريبية لابد أن تمر على مراحل متعددة بداية من التشريع، الربط وصولا إلى التحصيل، ما يبين لنا أنها عملية معقدة لابد لها أن تخضع لنظام يجمعها ويقوم بتنظيمها وهو ما يسمى بالنظام الضريبي، والذي يصمم وفقا لأوضاع المجتمع وذلك بدراسة مختلف جوانبه المتمثلة في الثقافات، العادات، التقاليد ونظام حكمه الذي يعتبر المكلفين بالضريبة جزءا منه ، وبالتالي أن النظام الضريبي ناتج لتفاعل البيئة التي يتواجد فيها.

وعلى إثر هذا يتبين لنا أن العلاقة بين المكلف والنظام الضريبي وأهمية هذا الأخير بتوجيه المكلفين هذا ما يؤثر على فعاليته ويخدمها من جهة، وكذا التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. كما أن هذا النظام شهد إصلاحات عديدة خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي، ومس هذا الإصلاح الضرائب المفروضة كالضريبة على الدخل الإجمالي التي أحدثت بموجب هذا الإصلاح حيث أدمج فيها كافة الضرائب المطبقة على المداخل المختلفة للشخص الواحد وهذا بالانتقال من فروع الدخل إلى نظام إجمالي.

في حين أن التحصيل الضريبي محطة أساسية في السياسة الضريبية ، حيث يتمثل في مجموع الإجراءات والعمليات الهادفة إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية إلى دفع أو تسديد ما عليهم من ديون في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها.

إلا أن هناك عراقيل تعيق عملية التحصيل الضريبي ، لازالت تسعى الدولة لإيجاد الحلول للتقليل منها، من أجل تحسين مستوى هذه العملية، كما تأتي مرحلة التحصيل بمقتضى الجداول التي تدخل حيز التنفيذ ، وفق أساليب وإجراءات يتم على إثرها جمع المبالغ من جيوب المكلفين بالضرائب لصالح الخزينة العمومية في آجال محددة ومناسبة وبطرق مختلفة وملائمة.

من خلال ما سبق و نظرا للأهمية الاقتصادية التي يمثلها التحصيل الضريبي بالنسبة لاقتصاد الدولة خاصة بالنسبة لضريبة الدخل ارتئينا ان نعالج الأشكالية التالية:

1. الإشكالية :

- فيما تكمن العراقيل التي أدت إلى ضعف التحصيل الضريبي في الجزائر و اثرها على الاقتصاد الوطني و المحلي ؟
- ومن أجل الإحاطة أكثر بالإشكالية ومعالجتها سوف نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هي مميزات النظام الضريبي في الجزائر و الاصلاحات التي شملته؟
- ما مفهوم التحصيل الضريبي ؟ وما الاجراءات المتبعة في ذلك؟
- كيف يمكن تحسين ثقافة التصريح الضريبي للحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي؟

2. فرضيات الدراسة

نظرا لطبيعة الاشكالية المطروحة ارتئينا ان نتبن الفرضيات التالية:

- التحصيل الضريبي يتمثل في تلك الإجراءات القانونية والتنظيمية الرامية إلى تبيان الكيفية أو الطريقة التي يتم من خلالها عملية انتقال الأموال من جيوب المكلفين إلى الخزينة العمومية.
- اجراءات التحصيل الضريبي مهمة صعبة بسبب انعدام الرقابة وثقافة التصريح الضريبي .
- للضريبة اهمية اقتصادية بالغة و مصدر مداخيل معتبر للخزينة العمومية.
- يوجد حلول عملية أهمها الإسراع في الرقمنة الكلية لإدارة الضرائب.

3. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام الضريبي والتحصيـل الضريبي.

والمنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج: دراسة الحالة المتعلقة بمركز الضرائب لولاية تيارت.

4. أدوات الدراسة:

تماشياً مع المنهج المستخدم قمنا باستخدام الوسائل التالية:

- **البحث المكتبي:** من خلال البحث في مختلف الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه ومذكرات الماستر ... الخ.
- **البحث في شبكة الإنترنت:** من خلال تصفح كل المواقع التي لها صلة بموضوع بحثنا.
- **القوانين والتشريعات:** استخدمنا مختلف القوانين والتشريعات التي لها علاقة بموضوع بحثنا
- **مقابلات شخصية:** من خلال إجراء مقابلات مع إطارات مركز الضرائب لولاية تيارت.

5. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية عملية التحصيل الضريبي في الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال الضريبة سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية، والتي لا يمكن تحقيق اي منها اذا لم تتم عملية التحصيل الفعلي للضريبة، ونقلها من جيوب المكلفين إلى خزينة الدولة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى كل من:

- تسليط الضوء على عملية التحصيل الضريبي وطرق تحصيل الضريبة
- معرفة العراقيل التي تواجه مصلحة الضرائب أثناء القيام بمهام التحصيل، والحلول المقترحة لتحسين رفع مستوى التحصيل الضريبي.

7. أسباب إختيار الموضوع:

● الأسباب الموضوعية:

- الاهمية البالغة للضرائب، فهي تمثل مظها من مظاهر السيادة.
- الوقوف على اهم العراقيل التي تعيق عملية التحصيل.

● الأسباب الذاتية :

- الرغبة الشخصية في البحث في الموضوع.
- ارتباط الموضوع بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه.
- الميول الشخصي للجباية بشكل عام.

8. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية التي اقتصر عليها البحث في الحدود الجغرافية التي أخذت منها دراسة الحالة تحديدا في مركز الضرائب لولاية تيارت.

الحدود الزمانية:

من أجل توضيح إشكالية الدراسة أكثر، تم الاعتماد على البيانات والجداول الصادرة عن مديرية الضرائب لولاية تيارت خلال الفترة (17 افريل 2024 الى 05 ماي 2024).

الحدود الموضوعية: تناولنا في موضوعنا دراسة ثلاث متغيرات رئيسية : التحصيل الضريبي والعراقيل والحلول

9. صعوبات الموضوع:

- قلة الكتب المخصصة في هذا الموضوع، مما جعلنا نعتمد أكثر على النصوص القانونية.
- صعوبة الحصول على المعلومات خاصة في الجانب التطبيقي.

10. الدراسات السابقة:

- دراسة معيش سميحة، آليات تفعيل التحصيل الضريبي لتحسين الإيرادات الضريبية، دراسة حالة قباضة الضرائب-وعواع المداني- المسيلة للفترة (2012-2016) مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وجباية جامعة بوزيايف المسيلة سنة (2016،2017):

حيث تمحورت إشكالية البحث فيما يلي: "ماهي آليات التحصيل الضريبي في الرفع من حصيلة الإيرادات الضريبية في الجزائر"، وهدفت الدراسة إلى أن الضرائب والرسوم المحصل عليها لها تأثير في رفع مردودية الحصيلة الضريبية وتفعيلها التي ترتبط بجملة من الإجراءات والآليات لتمويل الخزينة العمومية.

- دراسة محمد لعلاوي، "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2015-2014).

وقد تمحورت إشكالية البحث كالتالي:

"ما إمكانية تحليل أو قياس نجاعة عملية تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وإرساء قواعد حقيقة لها إعتادا على مؤشرات الأداء للمنظومة الجبائية؟"

وقد هدفت الدراسة إلى:

- تحليل واقع المصالح الجبائية من خلال مؤشرات الأداء من أجل الحكم على نجاعة النظام الجبائي الجزائري.
- تحليل قواعد وتحصيل الضرائب في الجزائر وتكيفها مع متطلبات تمويل الخزينة العمومية وأهميتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

- دراسة دواودي محمد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان سنة 2006، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التصرف السليم والعقلاني لتحسين التحصيل الضريبي وأداء الضريبة المالي والاقتصادي والاجتماعي وأداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة وثقافته في المجال الجبائي، مع تبيان أهمية الجباية العادية كقطب من أقطاب التمويل لخزينة الدولة(أثرها على إستقطاب الإستثمار المحلي والأجنبي، كما تطرقت هذه الدراسة إلى ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وآلية معالجتها.

11. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان "التعريف بالنظام الضريبي والأهمية الاقتصادية للضرائب"، تناولنا في المبحث الأول التعريف بالنظام الضريبي، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى اصلاحات النظام الضريبي، أما في المبحث الثالث والأخير تحدثنا عن التحصيل الضريبي والضرائب المحصلة.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان "دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تيارت"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، في المبحث الأول تناولنا "تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت cdi" أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور التحصيل الضريبي محليا و اهمية الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للتحصيل الكلي.

الفصل الأول: التعريف بالنظام الضريبي والأهمية الإقتصادية
للضرائب

تمهيد:

تعد الضرائب احد أهم مصادر التمويل الرئيسية، ومن الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، و من خلال قوانين الضرائب والتشريع الجبائي، نجد أن الدولة تعمل جاهدة وبشكل دائم إلى البحث عن نضام ضريبي جديد محكم يساهم في الرفع من الإيرادات ويعمل على تشجيع الملكتفين بمعنى آخر إيجاد سبل أخرى لتحفيزهم على دفع مستحقاتهم الضريبية وبالتالي يتمالتحصيل الضريبي وفق ما هو مخطط له وعليه قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالنظام الضريبي.

المبحث الثاني: إصلاحات النظام الضريبي الجزائري.

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي والضرائب المحصلة.

المبحث الأول: التعريف بالنظام الضريبي**المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي وأهدافه****أولاً: مفهوم النظام الضريبي**

التعريف الأول: يعتمد النظام الضريبي على مبدأ السيادة الضريبية، وهذا ما يعكس بالضرورة طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي دولة ومدى تقدمها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سندرج مجموعة من التعاريف: يعتبر النظام الضريبي الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة المتناسقة إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسة اقتصادية اجتماعية وإدارية.

النظام الضريبي عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما فيه الضرائب المباشرة وغير المباشرة العامة والنوعية ويعد أداة فعالة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها. هو ذلك الهيكل الضريبي المكون من عدد الصور الفنية للضريبة المحددة والمختارة و المراد تطبيقها في بيئة توافقها وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة ونحو ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع، في إطار السياسة الضريبية.¹

التعريف الثاني: لقد تعددت تعريفات النظام الضريبي، فالبعض يرى أن مفهومه يتراوح بين مفهوم واسع وآخر ضيق، فوفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الضريبي : هو مجموعة من العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الخلفية للنظام و الذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف أما المفهوم الضيق : فيعنى مجموعة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل، كما يرى الدكتور حامد دراز أن النظام الضريبي: هو مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع، إذا فالنظام الضريبي يتمثل في مجموعة محددة من الصور الفنية للضريبة تتلائم مع ظروف البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل برامج ضريبية متكاملة، ويتوقف اختيار النظام الضريبي الملائم على ظروف وخصائص المجتمع ومدى كفاءة الأجهزة الإدارية والضريبية بالإضافة إلى مرحلة التقدم التي يعيشها ذلك المجتمع.²

¹ مفتاح فاطمة، مطبوعة دروس في مقياس النظم الضريبية الدولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية معقدة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2020، ص07.

² محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص98.

ثانياً: أهداف النظام الضريبي.

- يمكن تلخيص الأهمية والأهداف المنوطة بالضرائب إلى ثلاث (03) مجالات كبرى هي المالية، الاقتصادية والاجتماعية، فتسعى كل دولة من خلال نظامها الضريبي لتحقيق أهداف معينة في هذه الجوانب:
- الجانب المالي: تسعى كل دولة إلى زيادة إيراداتها من خلال الضرائب و ذلك بهدف التغطية المالية لنفقاتها محاولة تحقيق نوع من التوازن في ميزانيتها ويعتبر هذا الهدف تقليدياً.
 - الجانب الاقتصادي: بعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت الضرائب من أهم الأدوات للتدخل الاقتصادي وللتأثير على الواقع الاقتصادي مثلاً:
 - كأن تشجع الدولة نشاطات معينة وتجارب نشاطات أخرى، أن تشجع الصناعات المحلية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ففي حالة التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي يتم زيادة الضرائب والهدف هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الإنكماشية، وفي حالة حدوث انكماش أي (بطالة) بمعنى أن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن السياسة المالية المتبعة هي سياسة مالية توسعي أي التخفيض من الضرائب، بحيث تعمل على زيادة حجم الطلب الكلي الى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.
 - كأن تشجع الدولة نشاطات معينة وتجارب نشاطات أخرى، أن تشجع الصناعات المحلية.
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ففي حالة التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي يتم زيادة الضرائب والهدف هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الإنكماشية، وفي حالة حدوث انكماش أي (بطالة) بمعنى أن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن السياسة المالية المتبعة هي سياسة مالية توسعي التخفيض من الضرائب بحيث تعمل على زيادة حجم الطلب الكلي الى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.¹
 - تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع و توجيه النشاط الاقتصادي، و ذلك بتوجيه عناصر الانتاج نحو قطاعات ومشاريع تحتاجها الدولة وترغب في تطويرها عن طريق منح الاعفاءات والامتيازات الجبائية، كما تستخدم الضرائب لتحقيق التوازن الجهوي في التنمية بين المناطق المختلفة للدولة.
 - الجانب الاجتماعي: تظهر الأهمية الاجتماعية للضرائب جلية من خلال الضريبة التصاعدية وذلك لأنها تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية بين الدخل المرتفعة و ذوي الدخل المنخفضة، يتم التصحيح عن طريق فرض

¹ مفتاح فاطمة، المرجع السابق، ص9.

الضرائب التصاعدية و خاصة المباشرة منها و توجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية، أو مجانية التعليم والخدمات الصحية. كما تعتبر الضرائب وسيلة لتوجيه الاستهلاك الاجتماعي من خلال فرض ضرائب عالية على السلع غير المرغوب في استهلاكها نظرا لضررها الاجتماعي. بينما تخفض على المنتجات الأساسية كالخبز والحليب.

الجانب السياسي: تظهر الأهمية السياسية للنظام الضريبي في النقاط التالية:

- يؤدي فرض الضرائب إلى نشر الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف للتساؤل عن كيفية استخدام هذه الأموال، مما يؤدي إلى العزوف عن دفعها إذا ما أحس المواطن بعدم استفادته منها، فيلجأ المواطنون إلى التلاعب بالتصريحات الجبائية أي الغش أو اللجوء إلى التهرب من دفعها، وما يجب على المشرع الضريبي مراعاته عند تكوين النظام الضريبي هو مصلحة المواطن في ما يتعلق بالعدالة و الملائمة.

- كما تستخدم الضرائب لأغراض سياسية بهدف تعزيز العلاقات الدولية والاقتصادية، كمنح التسهيلات والاعفاءات الجمركية بهدف زيادة التدفقات التجارية بين الدول، أو الرفع منها في حالة رغبة الدولة في الحد من تجارة معينة من دول معينة، وكثيرا ما يكون للعلاقات السياسية انعكاس واضح على العلاقات الاقتصادية بشكل طردي فتعزز العلاقات الاقتصادية بالتعاون والتناسق في المجال الضريبي بشكل أساسي.¹

ثالثا: تعريف الضريبة ومبادئها

1. تعريف الضريبة:

هناك عدة تعريفات مختلفة، إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة لها، حيث يمكن تعريف الضريبة بأنها:

1- فريضة الزامية يلتزم المكلف بدفعها للدولة بحسب مقدرته، وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من جراء تقديم هذه الخدمات أو تحقيق حاجة عامة.

2- الضرائب (Impot، Tax): فريضة مالية يدفعها جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع ضريبة.

3- الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها، بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.

4- فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد، بدون مقابل، بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق

الأهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية.²

2. المبادئ الضريبية

¹ مفتاح فاطمة، المرجع السابق، ص10.

² لطرش مباركة أمة الله، فعالية السياسة الضريبية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2017)"، رسالة دكتوراه في الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019-2020، ص03.

إن اعتماد الدولة على الضرائب كوسيلة تمويلية من جهة و أداة للتدخل الإقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، وكون الضريبة فريضة إجبارية لا خيار للمكلف في فرضها وتحديد مواعيد دفعها، لذلك إستدعى وجود مبادئ يجب مراعاتها عند وضع أي نظام ضريبي فعال، وتهدف هذه المبادئ إلى التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ. مبدأ العدالة: تعتبر العدالة الضريبية من أهم خصائص النظام الضريبي الفعال والتي يسعى المشرع الضريبي تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي، ويقصد بالعدالة الضريبية التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة معينة على غيرها إلا لوجود أسباب موضوعية مثل إعفاء ذوي الدخل المنخفض من الضريبة.

ولتحقيق العدالة الضريبية يجب مراعاة الإعتبارات التالية:

- تطبيق الضريبة التصاعدية.

- تطبيق الضريبة الشخصية.

- تخفيض عبء الضريبة بسبب الأعباء العائلية.

- إعفاء حد أدنى من الدخل والثروات.

- مراعاة طبيعة مصدر الدخل.

ب. مبدأ اليقين (الوضوح) يجب أن تكون الضريبة محددة تحديدا واضحا دون أي غموض، فمن الأهمية أن يعلم المكلف بالضريبة مدى التزامه بالضريبة و قيمتها وكيفية ومواعيد دفعها وجزاءات التخلف عن أدائها، وذلك حتى يعلم المكلف بواجباته الضريبية، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف من جانب إدارة الضرائب.

ولتحقيق مبدأ اليقين يجب مراعاة الإعتبارات التالية:¹

- الوضوح في التشريع، بمعنى أن تكون النصوص واضحة وسهلة الأسلوب دون تعقيد وألا يحتمل اللفظ الواحد أكثر من معنى، وألا تحتمل الجملة أكثر من تفسير.

- يجب أن تقوم السلطة الموكل إليها فرض الضريبة وتحصيلها بإعداد النماذج السهلة والبسيطة والتي يفهمها عامة الممولين، وأن تساعد على تفهم القانون عن طريق منشوراتها ومقالاتها في وسائل الإعلام المختلفة.

- يجب أن تكون المذكرات الإيضاحية للقوانين الضريبية والأعمال التحضيرية لهذه القوانين مفصلة بحيث لا تحتاج للاجتهاد.

¹ ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، ع3، ديسمبر 2013، الجزائر، ص402.

ج. مبدأ الملاءمة في التحصيل

يقضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل، وإختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها، وفي هذا السياق يجب أن تكون المطالبة بدفع الضريبة في وقت يناسب الممول وبالكيفية الملائمة له بحيث لا يترتب عنه إضرار بالخزينة العمومية ولا إرهاق للممول، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

يجب أن يتصف النظام الضريبي بالشفافية حتى يسمح للمكلف بتحديد ما يستحق عليه منضرائب

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تكون متضمنة في سعر السلعة، لذلك يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات ملاءمة للممول بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه يختار وقت الشراء الذي يناسبه.
- بالنسبة للضرائب المباشرة يجب إتباع طريقة التقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية المتوفرة لدى الممول.

- يجب أن ينظر إلى مدني الضرائب وخاصة المعسرین منهم باهتمام، وبحث الأسباب في تراكم الديون الضريبية، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي.

د. مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل

يقضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يتحقق الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يصل إلى خزينة الدولة يكون أقل ما يمكن لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يقلل من مداخيل خزينة الدولة، أو بعبارة أخرى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا. فحسب آدم سميث تطبيق الضريبة وجبايتها بطريقة تخرج من الممول أقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل.

- خزانة الدولة و بالتالي وفرة حصيلة الضرائب ، و لتحقيق ذلك يجب مراعاة الإعتبارات التالية: عملية تعيين الموظفين في مصلحة الضرائب يكون حسب الحاجة وليس لاعتبارات أخرى لأن أجور الموظفين تمثل نفقات تجاه خزينة الدولة، كما يجب إختيار الموظفين الذين لهم كفاءة ومستوى علمي عالي.

- إستعمال التقنيات المتطورة مثل الحسوب بغية ربح الوقت وإتقان العمل.

- يجب تطبيق الضرائب التي لا تتطلب نفقات كبيرة في فرضها وتحصيلها، وتجنب فرض الضرائب التي تحتاج إلى نفقات متزايدة، ونجد الضرائب على مجموع الدخل أحسن من الضرائب النوعية.

- حسن إستعمال الوثائق الضريبية حيث تكاليفها على حساب ادارة الضرائب وتقدم مجانا للمكلفين.

هـ. مبدأ البساطة

ينبغي على النظام الضريبي أن يضم ضرائب ضرورية وبسيطة وسهلة وذات معدلات قليلة، تعمل على شفافية ووضوح النظام الضريبي، مما ينعكس إيجابيا على إدارة الضرائب والمكلفين وتعتبر بساطة النظام الضريبي ضرورية لتجنب تعسف إدارة الضرائب وتخفيض حجم التهرب الضريبي واكتساب رضا المكلفين، بالمقابل إذا

كانت الضرائب معقدة، فإنها تؤدي إلى سخط المكلفين وصعوبة تطبيقها من طرف إدارة الضرائب مما ينعكس سلباً على فعالية النظام الضريبي، لذلك تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تحقيق بساطة النظام الضريبي من خلال تعويض الضرائب المعقدة بـضرائب بسيطة.

و. مبدأ التنوع

نقصد بالتنوع الضريبي تعدد الضرائب أي وجود مزيج من الضرائب المباشرة وغير المباشرة قصد إسهام جميع الأفراد في إيراد الدولة، ويساهم التنوع في تحقيق الكفاية المالية بالإضافة إلى العدالة الضريبية، ويرتكز مبدأ التنوع على أن لكل ضريبة مزايا وعيوب لذلك تقتضي الضرورة وجود عدة ضرائب تكمل بعضها البعض، ويتطلب التنوع وجود درجة عالية من التنسيق والترابط والتكامل بين مختلف الضرائب، إلا أن التنوع المفرط سيكون سيئاً وغير إقتصادي لذلك توجد حدود لذلك الإتجاه.¹

ز - مبدأ المرونة

تتبنى كل دولة نظاماً ضريبياً يتلاءم مع نظامها وهيكلها الاقتصادي، ومرحلة التطور التي يشهدها، إذ تعكس طبيعة النظام الضريبي في دولة ما جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها سابقاً والسائدة حالياً، والتي صاغت طبيعة النظام الضريبي المتبع، لذا يجب على النظام الضريبي الفعّال أن يكون وليد ظرفه وزمانه، ولتحقيق ذلك يجب أن يتصف بالمرونة الكافية، والتي تسمح باستمراره كعنصر متطور وفعال في النظام المالي للدولة، كما أن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد يحول النظام الضريبي الفعّال إلى نظام ضريبي غير فعال لا يتلاءم مع الوضع الجديد، لذا تضطر الدولة إلى تعديل النظام الضريبي القائم وجعله أكثر تكيفاً مع الواقع المعاش، مما يستدعي مرونة النظام الضريبي حتى يستجيب بسهولة للتغيرات الداخلية والخارجية، ويتوقف ذلك على مدى قابلية الضريبة للتغيير بسرعة طبقاً للظروف الجديدة، وبالتالي يصبح النظام الضريبي ديناميكي.

ح - مبدأ الاستقرار

نقصد باستقرار النظام الضريبي وجود درجة عالية من ثبات طبيعة الضرائب وإجراءات ومواعيد تحصيلها، أي عدم تعرضها للتغيير المستمر، حيث تؤدي التعديلات الدائمة إلى صعوبة وظيفة إدارة الضرائب في ربط وتحصيل الضرائب وكذلك بالنسبة للممول الذي يجد صعوبة في التكيف مع النظام الضريبي الذي يشهد تعديلات متتالية. لذلك يجب على المشرع أن يراعي إستقرار النظام الضريبي حتى يتعود عليه كل من المكلف وموظفي إدارة الضرائب، ولا نقصد باستقرار النظام الضريبي جمود هذا النظام ورفضه لكل إصلاح بل يجب أن يتطور وفق التغييرات التي يفرضها الواقع، وفي هذه يجب على المشرع التأكد من ضرورة أي تعديل

¹ ناصر مراد، بن عياد سمير، المرجع السابق، ص 403.

ودراسة مختلف الآثار الناتجة عنه، كما يجب إعلام المكلفين بأي تغيير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يكون المكلف على علم بمستجدات النظام الضريبي مما يساعد على تقبله لذلك التغيير دون أي احتجاج.¹

ط - مبدأ التنسيق

نقصد بالتنسيق الضريبي ذلك الترابط والانسجام بين مختلف الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي، وتبرز أهمية هذا التنسيق عند زيادة أو تخفيض معدلات ضريبية قائمة، أو عند فرض ضريبة جديدة وإختيار عناصر وعائها، أو عند تقرير بعض الإعفاءات الضريبية. وتكمن أهمية التنسيق الضريبي في الحفاظ على وحدة الهدف الذي يسعى النظام الضريبي تحقيقه، وفي هذا السياق يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- تجنب تراكم الضرائب الذي ينطوي على احتمال سريان عدة ضرائب على نفس العناصر، على وضع قد يؤدي إلى أن تتجاوز أعباؤها حدود المقدرة التكليفية للمكلفين مما يدفعهم إلى التهرب من دفعها.
- مراعاة الارتباط بين الضرائب المختلفة التي يضمها النظام الضريبي، بحيث يتعين السعي لزيادة حصيلة ضريبة معينة لتعويض النقص في حصيلة ضريبة أخرى إقتضت الظروف الحد من حصيلتها.
- تجنب إحداث أي تصدع في الهيكل الضريبي نتيجة عدم إخضاع بعض العناصر التي يجب إخضاعها للضريبة، وذلك لتحقيق إنسجام النظام الضريبي، لذلك يجب إخضاع جميع السلع ذات الطبيعة الواحدة أو البديلة للضريبة.
- قديمة إلى الإخلال بأبعاد هذه الضريبة التي لا يقتصر السعي إلى تحقيقها بالنسبة لكل ضريبة على حدة بل على مستوى النظام الضريبي ككل، فقد يضم النظام الضريبي بعض الضرائب التي يمكن الحكم بعدم عدالتها بمعزل عن غيرها في حين أن هذه العدالة تتحقق على مستوى النظام في مجموعة.²

المطلب الثاني: أنظمة النظام الضريبي

أولاً: النظام الحقيقي:

يعتبر النظام الحقيقي من أنظمة فرض الضريبة انطلاقاً من المبادئ الأساسية التي تبرز أهمية المحاسبة الضريبية في ذلك على اعتبارها إحدى فروع علم المحاسبة والتي تعني عرض البيانات المحاسبية اللازمة لغرض تحديد الربح الجبائي وفق أحكام القانون الجبائي.

يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة (النشاط الإنتاجي، البيع بالجملة نشاط التصدير والاستيراد الأشغال العمومية) من الأشخاص الطبيعيين وكذا الأشخاص المعنويين (الشركات بمختلف أنواعها) الذين يتجاوز رقم أعمالهم 15.000.000 دج حيث يركز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين

¹ ناصر مراد، بن عياد سمير، المرجع السابق، ص404.

² المرجع نفسه، ص405.

بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في أجل معينة، مع احتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من تلك التصريحات المكتتبه من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ، يتعين على الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة أن يكتتبوا على الأكثر قبل يوم 30 أفريل من كل سنة لدى مركز الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر المؤسسة أو الإقامة الرئيسية المهنية تصريحاً بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالنسبة المالية السابقة.¹

ثانياً: النظام المبسط

أ. مجال التطبيق

يخضع للنظام المبسط كل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطاً غير تجارياً ومهناً حرة²، التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار 8.000.000 دج، باستثناء الأشخاص المعنويين الذين يخضعون وجوباً لنظام الربح الحقيقي.

يمكن أيضاً للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطاً غير تجارياً الذين لا تتجاوز إيراداتهم المهنية السنوية ثمانية ملايين دينار 8.000.000 دج وأرادوا الخضوع للنظام المبسط حسب رغبتهم واختيارهم أن يبلغوا المصلحة المختصة برغبتهم من خلال إيداعهم لطلب الخضوع لهذا النظام قبل 01 فيفري من سنة الاختيار ويبقى الاختيار نهائياً لا رجعة فيه.³

ب. الالتزامات التصريحية:

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط التقيد بمجموعة من الالتزامات علمائتاد ممارستهم نشاطهم وتشمل هذه الالتزامات.⁴

ب.1. التصريح بالوجود (سلسلة ج 8)

على المكلفين الخاضعين للنظام المبسط الجدد إيداع تصريح بالوجود (سلسلة ج 8) خلال الثلاثين يوماً الأولى من بداية مزاولة النشاط لدى مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب الذي يتبعون له. إلزامية الاحتفاظ بالدفاتر ومستندات الإثبات لمدة عشر سنوات التي تم فيها تسجيل الإيراداتوالنفقات.

¹ دحو مامة إيمان، مخلاف ليلي، النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة وأثرها على التحصيل الضريب -دراسة حالة مديرية الضرائب بعين تموشنت، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2021-2022، ص22.

²المادة 31 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

³المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

⁴ حابي عبد اللطيف، جباية المؤسسة، مطبوعة وزارية وفق المقرر الوزاري، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023، ص28.

ويستوجب عليهم تقديم هذه السجلات عند كل طلب من الإدارة الجبائية.

ثالثا: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

الضريبة الجزافية الوحيدة هي ضريبة مبسطة تجمع ما بين الرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على الدخل الاجمالي (IRG).¹

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، ماعدا ذلك التي اختارت الخضوع لنظام فرض الضريبة حسبالربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن الغير التجارية حسب الحالة، ويستثنى من الخضوع لهذا النظامالأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي،أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
- التجارة بالجملة.

الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحاليل.

- الأشغال العمومية والري والبناء.

- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة.

- القائمون بعملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهبوالفضة.

- يستثنى أيضا من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة كل الأشخاص المعنويون مهما كانت طبيعة النشاط الممارس وكذا رقم الأعمال المحقق من قبلهم.

أ. معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كمايلي:

- 05% بالنسبة لنشاطات الإنتاج وبيع السلع.

- 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى.

- اقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 05% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين مهما كانت وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخل، الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء إعادة البيع. كما يجب على هذه المؤسسات المذكورة أن تطبق هذا الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأشخاص الغير مسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلعوالخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء إعادة البيع.

¹المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- ويتم إعادة صب هذا الاقتطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الذي يلي الفوترة على الأكثر. تجدر الإشارة إلى أن الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدليها (05% و 12%) تحسب على أساس رقما لأعمال المحقق من قبل المكلف، أي أن الوعاء الجبائي الخاضع لهذه الضريبة يكمن في رقم الأعمال وعلى أساسه يتم حساب الضريبة، باستثناء المكلفين بالضريبة الذين يقومون بتسويق منتجات ذات هامش ربح محدد بموجب التنظيم، والذي يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة فإن الأساس الخاضع الذي يجب اعتماده لهذه الضريبة يتكون من هذا الهامش ويتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة وفق نظام الهامش أن يظهروا بصفة منفصلة في تصريحهم رقم الأعمال المتعلق بالمنتجات التي يحدد هامش الربح بموجبها.¹

وفي حالة ما يقوم مكلف بالضريبة باستغلال في آن واحد وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة عدة مؤسسات ودكاكين ومتاجر تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستغلة بصورة مغايرة وتكون في كل الحالات خاضعة للضريبة.

ب. الإعفاءات:

حدد المشرع الجبائي الجزائري الإعفاءات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة كالتالي:

ب.1. الإعفاءات الدائمة:

يستفيد من إعفاء دائم من دفع الضريبة الجزافية الوحيدة.

الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط.

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها.

- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.²

ويبقى هؤلاء المكلفين ملزمين بدفع الحد الأدنى للضريبة المقدر بمبلغ 10.000 دج بعنوان سنة نشاط.

ب.2. الإعفاءات المؤقتة:

يستفيد من إعفاء مؤقت من دفع الضريبة الجزافية الوحيدة:

- الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع أو الأنشطة الاستثمارية المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم

التشغيل التي تسيروها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

CNAC أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، من إعفاء كامل الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة

3 سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها.

- ترفع هذه المدة إلى 06 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال عندما تمارس هذه الأنشطة في

المناطق المراد ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

¹ حابي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 29.

² المادة 282 مكرر 06 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

- وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 مستخدمين (عمال) على الأقل لمدة غير محدودة.

- غير أن المستثمرون يبقون ملزمون بدفع الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمقرب 10.000 دج.

- ويؤدي عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المستحدثة سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.¹

ب. 3. الإعفاءات المؤقتة التي تتبعها تخفيضات: تستفيد من إعفاءات مؤقتة تتبعها تخفيضات:

تستفيد هذه النشاطات عند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض من الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وذلك من خلال 03 سنوات الأولى عن الإخضاع، ويكون التخفيض كمايلي:²

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

ب. 1.3. التصريح ودفع الضريبة الجزافية الوحيدة:

- التصريح التقديري:

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتابة تصريح تقديري برقم الأعمال "ج 12" "G12"، وإرساله إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط اكتابة هذا التصريح قبل 30 من شهر جوان من كل سنة كحد أقصى.³

ويجب أن يتم دفع الضريبة الجزافية الوحيدة عند اكتابة التصريح التقديري برقم الأعمال للمكلفين بالضريبة وإيداعه، يتوجب عليهم دفع مبلغ الضريبة الموافق للتصريح حسب اختيارهم لأحد الطرق التالية:

الدفع المجزئ للضريبة يتم من خلال دفع 50% من مبلغ الضريبة المستحقة عند إيداع التصريح التقديري وكأقصى تقدير قبل 30 جوان من سنة النشاط، أما 50% المتبقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين من 01 إلى 15 سبتمبر ومن 01 إلى 15 ديسمبر.

عندما ينقضي أجل الدفع في يوم عطلة قانونية يؤجل الدفع لأول يوم عمل يليه.

- التصريح النهائي:

¹المادة 282 مكرر 06 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

² حابي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص30.

³المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نسخة 2022.

يتعين على المكلفين بالضريبة أن يكتتبوا بحلول 20 جانفي على الأكثر من السنة ن+1 (السنة التي تلي سنة النشاط)، تصريحاً نهائياً يتضمن رقم الأعمال المحقق فعلياً.

في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح التقديري (المؤقت)، فيتوجب على المكلف بالضريبة أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي.

أما في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق عتبة 8.000.000 دج، فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة.

عندما تحوز الإدارة الجبائية على عناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل، فيمكنها إجراء التصحيحات على الأسس المحددة وفق الإجراء المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجبائية، ويتم إجراء التقويمات بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة عن طريق جدول ضريبي مع تطبيق العقوبات المتعلقة بالتصريح الغير المكتمل المنصوص عليها في المادة 282 مكرر 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ولا يمكن أن يتم هذا التقويم إلا بعد انقضاء أجل اكتتاب التصريح النهائي.

وبالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة، عند اختتام السنة المالية لتلك التي تم فيها تجاوز الحد المذكور (8.000.000 دج) فيتم تحويلهم إلى النظام الحقيقي أو النظام المبسط للمهنة غير التجارية حسب الحالة.

يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى نظام الربح الحقيقي أو النظام الجبائي المبسط، خاضعين لأحد النظامين حسب الحالة وهذا مهما كان مبلغ رقم الأعمال أو الإيرادات المهنية المحققة بعنوان السنة المالية اللاحقة.¹

ج. الالتزامات الجبائية والمحاسبية:

للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة التزامات جبائية ومحاسبية.

ج. 1. الالتزامات الجبائية:

بالإضافة إلى الالتزامات الجبائية المذكورة سابقاً والمتمثلة في التصريح التقديري برقم الأعمال والتصريح النهائي، يتوجب على المكلفين بالضريبة القيام بما يلي:

ج. 1.1. التصريح بالوجود (سلسلة ج 8):

يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد إيداع تصريح بالوجود سلسلة ج رقم 08 خلال الثلاثين يوماً من بداية مزاولتهم نشاطهم لدي مفتشية الضرائب أو المركز الجبائي للضرائب الذي يتبعون له.

ج. 2.1. جدول الإشعار بالدفع (سلسلة ج رقم 150):

¹ حابي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 31.

يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يوظفون عمالا اكتتاب فعيل التصريح الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور سلسلة ج رقم 150.

ج. 2. الالتزامات المحاسبية:

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة مسك وتقديم عند كل طلب من الإدارة الجبائية سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف المصالح الجبائية يلخص تفاصيل الشراء عن كل سنة مع إرفاق الفواتير وكافة الوثائق التبريرية.

سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف المصالح الجبائية يتضمن تفاصيل مبيعاتهم كما يتعين على المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط تأدية الخدمات حيازة دفتر يومي، يتم ضبطه يوما بيوم وتفيد فيه التفاصيل الخاصة بإيراداتهم المهنية.¹

المطلب الثالث: النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاح 1992م

أولا: فلسفة النظام الاقتصادي للجزائر قبل 1991.

اختارت الجزائر النظام الاشتراكي منهاجا ونظاما اقتصاديا تسيير عليه البلاد من أجل إحداث التنمية الاقتصادية، هذا الاختيار تم تبنيه والتأكيد عليه في برنامج طرابلس سنة 1962 وأكد عليه مرة ثانية ميثاق الجزائر بتاريخ 21-04-1964 بقوله إن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط وهذا الأخير مدعو للقضاء على التخلف المتراكم"، وفي نفس السياق حدد الميثاق الوطني الذي صادق عليه الشعب دور التخطيط في تحديد أكثر عمقا ووضوحا وجعله في واجهة التوجهات الرئيسية لسياسة التنمية.

وبانتهاج الدولة لنظام التخطيط المركزي للاقتصاد فإنها أبعدت القطاع الخاص من المساهمة في التنمية الاقتصادية بل وحتى أنها لم تتصفه في حال ممارسة النشاط الاقتصادي، إذ أن السلطات الجزائرية أقدمت على توطين حسابات المؤسسات الاقتصادية العمومية الاشتراكية في كل بنك من البنوك الموجودة، وعلى ذلك فإن البنوك العمومية لم تكن تهدف إلى الربح وبالتالي فقد صدت الأبواب في وجه الخواص الذين يطلبون قروض تمويلية من أجل القيام بالمشاريع الاستثمارية، وفي خضم هذا النهج المتبع فإن الدولة الجزائرية أخذت بإحداث الاستثمارات العمومية وتوزيعها بين المناطق والأنشطة المحددة عن طريق تبني نظام المخططات التنموية التي كان أولها المخطط الثلاثي -1967-1969، ولكن تحقيق عملية التنمية كان يتم على أساس عمليات الاستيراد للأجهزة والمستلزمات فقد كان القطاع الصناعي يعتمد على استيراد التجهيزات بصفة إجمالية والقطاع الفلاحي

¹ المرجع نفسه، ص32.

كان يعتمد على 40% إلى 50% من المستلزمات المستوردة، هذا ما جعل الضرائب الجمركية تشكل نسبة كبيرة في حصيلة النظام الضريبي وسار الأمر على حاله إلى غاية النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي أين ظهر ضعف الإستراتيجية المتبناة، فقد بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني خاصة بعد أزمة البترول لسنة 1986، فقد عرفت المؤسسات العمومية عجزا كبيرا ومتواصلا نظرا للعبء الضريبي الكبير الملقى على عاتقها مما جعلها تفتقر إلى الفعالية الاقتصادية، وعلى ذلك كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تقوم بعملية إعادة النظر في النظام الاقتصادي المتبع وذلك بإدخال العديد من الإصلاحات وتهيئة الاقتصاد للانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، هذا الأمر كان يستوجب كذلك إعادة النظر في النظام الضريبي الذي كان سائدا في تلك الفترة.¹

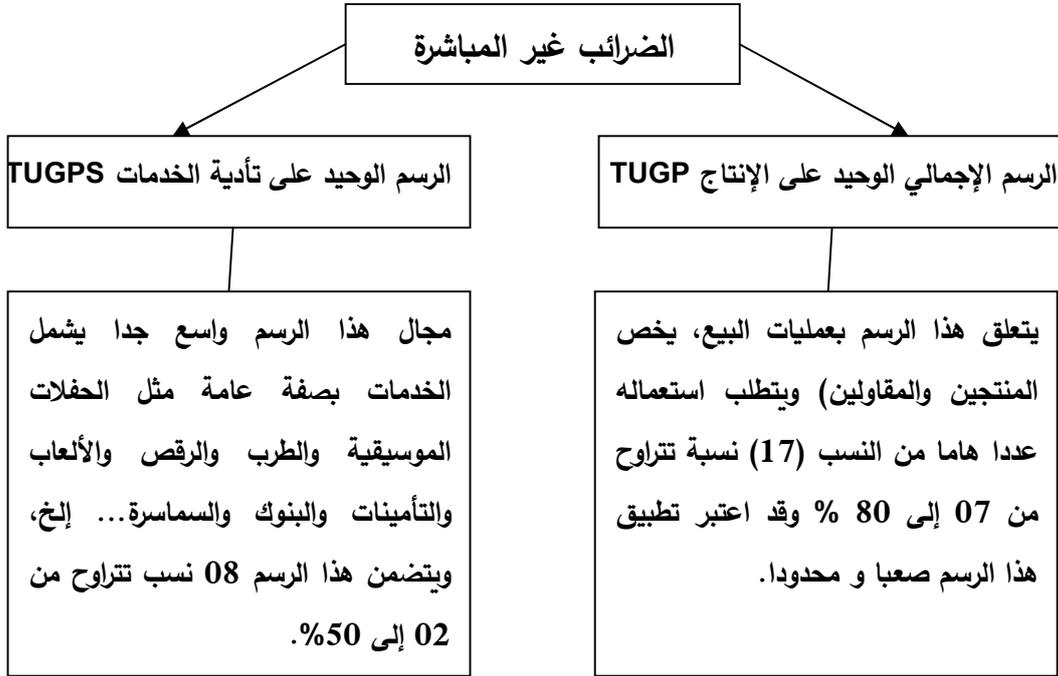
ثانيا: بنية النظام الضريبي الجزائري قبل 1991:

بعد الاستقلال واصلت السلطات الجزائرية العمل بالتشريعات الفرنسية التي كان معمولا بها وقت الاحتلال ولم يتم تغيير منها إلا ما كان منافيا للسيادة الوطنية، والنظام الضريبي الجزائري بعد الاستقلال لم يعرف تغيرات جذرية إلا في سنة 1975 أين تم وضع تشريع ضريبي جزائري بموجب الأمر 75-85 المؤرخ في 30-12-1975 الذي وضع نظام ضريبي يتسق ومقتضيات الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر المستقلة، وعموما فإن النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح كان منظم في القوانين الضريبية التالية:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- قانون الرسم على رقم الأعمال.
- قانون الضرائب غير المباشرة.
- قانون التسجيل.
- قانون الطابع.

¹عزازي إسماعيل، دور النظام الضريبي في معالجة الإختلالات الاقتصادية مع دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص74.

الشكل رقم (01) يمثل الضرائب الغير المباشرة قبل الإصلاحات¹



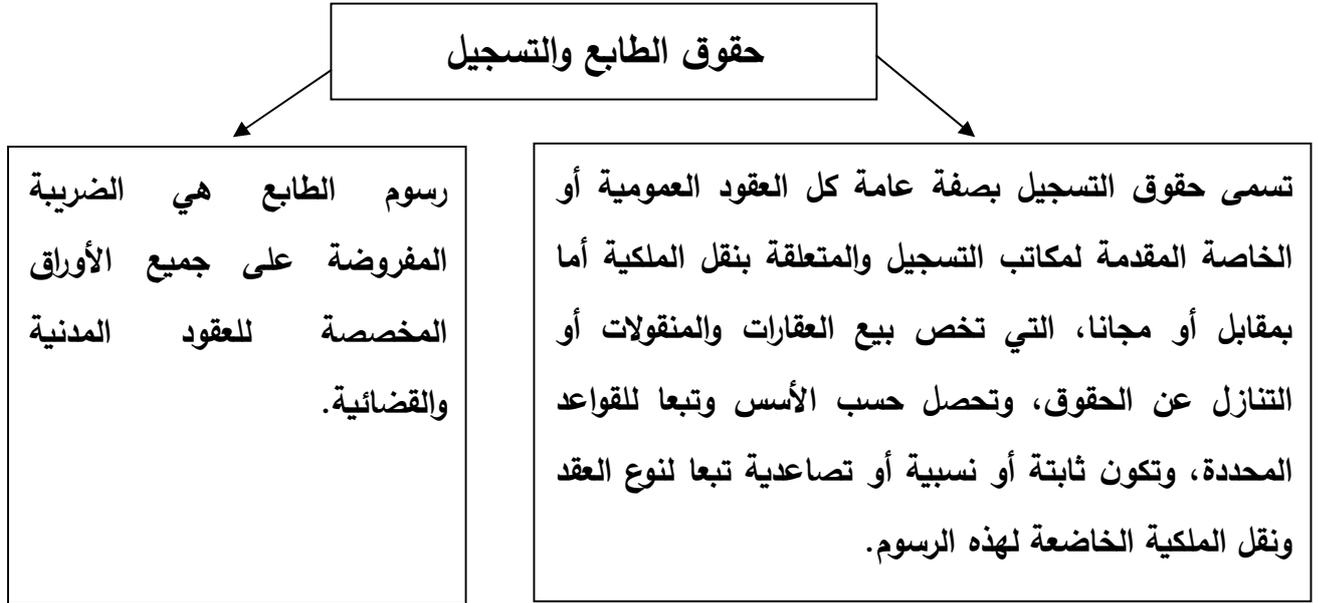
¹ زير مي نعيمة، جباية المؤسسة (الجزء الأول)، مطبوعة بيداغوجية، جامعة طاهري محمد بشار، 2015-2016، ص14.

الشكل رقم (02) يمثل الضرائب المباشرة قبل الإصلاحات¹

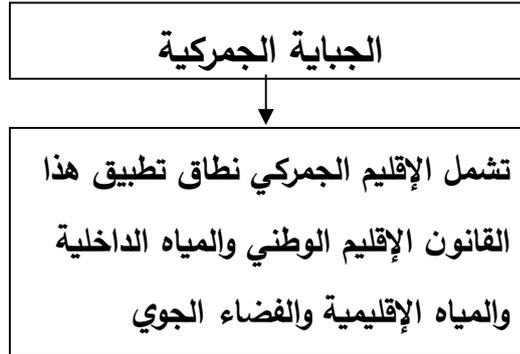


¹ زير مي نعيمة، المرجع السابق، ص 15.

الشكل رقم (03) يمثل حقوق الطابع والتسجيل قبل الإصلاحات¹



الشكل رقم (04) يمثل الجباية الجمركية قبل الإصلاحات²



¹ زير مي نعيمة، المرجع السابق، ص16.

² المرجع نفسه، ص16.

ثالثاً: خصائص النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح

لقد تميز النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح بمجموعة من الخصائص السلبية التي كانت سببا في القيام بإصلاح شامل لهذا النظام سنة 1991 وهذه الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي.
- ثقل العبء الضريبي على المؤسسة.
- ارتفاع الضغط الضريبي.
- ازدياد حجم الجباية الخارجية.

المبحث الثاني: إصلاحات النظام الضريبي الجزائري.

المطلب الأول: حتمية الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1992م ودوافعه

أولاً: حتمية الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1992م

ان مسار الإصلاح الضريبي الذي شرع فيه انطلاقاً من مطلع القرن الحالي كان يرمي اضعاف العصرية و الفعالية على المنظومة الجبائية الجزائرية بصورة تدريجية وصولاً الى استخلاف الجباية البترولية بالجباية العادية كمصدر مستديم الموارد الميزانية " حيث تلت الاصلاحات من اجل تعديل الادارة الضريبية اصلاحات سابقة سميت بالجيل الأول والتي عدلت النظام الجبائي من خلال تبني ضرائب جديدة عصرية، بالإضافة الى تبسيط وتعزيز الاجراءات الجبائية التبسيط النظام الضريبي وتعزيز اجراءات محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

1. إصلاح التشريعات الضريبية:

ما ميز الاصلاح الضريبي في الجزائر هو احداث ضرائب جديدة وعصرية تضاهي بذلك الانظمة الضريبية للدول المتقدمة وتمثلت هذه الضرائب فيما يلي:

1.1. ضريبة الدخل الإجمالي: احدثت هذه الضريبة بموجب الاصلاح الضريبي لسنة 1991، وتتعلق بدخل الاشخاص الطبيعيين وتعتبر تبسيط لنظام الضرائب النوعية والضريبة التكميلية على الدخل حيث ادمج فيها كافة الضرائب الطبقة على المداخل المختلفة للشخص الواحد في ضريبة وحيدة هي ضريبة الدخل الاجمالي وهذا بالانتقال من فروع الدخل الى نظام اجمالي.

2.1. ضريبة ارباح الشركات: شكل احداث الضريبة على ارباح الشركات احدى الركائز الاساسية التي جاء بها الاصلاح الضريبي لسنة 1991م، حيث تم التمييز لأول مرة بين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية بإخضاع كل فلة الضريبة خاصة بهم.¹

يهدف المشرع من خلال احداثه لضريبة الشركات الى جعل المؤسسة العمومية في نفس موقع المؤسسة الخاصة وإخضاعها لمنطق و شروط السوق (وذلك في سياق اصلاح المؤسسة العمومية الذي شرع فيه نهاية الثمانينات حيث كرس المشرع ذلك بإحداثه لهذه الضريبة التي ادمج فيها مجمل الارباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الاشخاص المعنوية وقد حدد المشرع معدلات الضريبة على ارباح الشركات التي خضعت لتعديلات

¹ وشان أحمد، بلعوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرية وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع:17، جانفي 2017، ص68.

عديدة بموجب قوانين المالية الى أن وصلت الى حدود 19% بالنسبة لنشاطات الانتاج 23% بالنسبة لمقاولات البناء والري ونشاطات السياحة المسرح والسينما باستثناء وكالات السياحة 26% بالنسبة للنشاطات الأخرى.

3.1. ضريبة القيمة المضافة: يعتبر احداث ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في الجزائر المستقلة تجسيد لمسعى المشرع الجزائري للتحويل نحو نظام الضرائب العصرية فضريبة القيمة المضافة احدثت كذلك بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهي ضريبة على السلع والخدمات تقوم المشروعات المؤسسات) بتحصيلها على مراحل، ولكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل في نهاية الأمر.

شكل احداث ضريبة القيمة المضافة احد ركائز الاصلاح الضريبي في الجزائر ونقله نوعية في مجال الإصلاح، وجاءت هذه الضريبة لتعويض نقائص وعيوب نظام الرسوم على رقم الاعمال الذي كان معمول به من قبل. والمتمثل في الرسم الوحيد الجمالي على الانتاج (TUGP) والرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) الذي يمتاز بمحدوديته بالنسبة للمجال تطبيقه والحق في الحسم بالإضافة إلى كثرة معدلاته وارتفاع نسبه وكثرة الاعفاءات الممنوحة حيث حقق الاصلاح الضريبي في مجال الضريبة على القيمة المضافة ما يلي:

- توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة

- التخفيض في عدد المعدلات

- تحديد قاعدة ضريبية جديدة ، والتخفيض في عدد الاعفاءات

4.1. الضريبة الوحيدة الجزافية: ان احداث الضريبة الوحيدة الجزافية يندرج في سياق جهود المشرع الجبائي لتبسيط وتحديث النظام الضريبي وإضفاء طابع العصرية عليه، وقد احدثت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007 كما تعتبر الضريبة الوحيدة الجزافية ضريبة جاءت لتحل محل النظام الجزاية الذي كان سائدا من قبل حيث عوضت هذه الضريبة ضريبة الدخل الاجمالي وضريبة القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني وهي تمس الاشخاص الطبيعيين الذين لايتجاوز رقم اعمالهم سقف 30.000.000 دج سنويا والذين يمارسون نشاطا تجاريا في بيع السلع او تأدية الخدمات وقد ادمج المشرع في مجال تطبيق هذه الضريبة الاشخاص المعنوية بالإضافة الى نشاطات الانتاج، واصبحت تقتطع هذه الضريبة وفق النسب التالية:

- 5% بالنسبة لبيع السلع والإنتاج.

- 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى.¹

¹ وسان أحمد، بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص 69.

2 تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية:

اعتمدت السلطات العمومية خطة استراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي وتعزيز وتشديد اساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي في هذا السياق فان الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال الاصلاحات يتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه

- تعزيز وتشديد الإجراءات الجبائية

- تبسيط اجراءات تسيير وتحصيل الضريبة

وتمثلت اهم الاجراءات التي جاء بها المشرع في هذا المجال في:

- توسيع الضريبي بتأسيس برنامج للامتثال الجبائي الارادي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث تخضع الأموال المودعة من طرف الاشخاص لدى البنوك الى معدل ضريبة جزاية قدره 7% ويندرج في اطار رغبة السلطات العمومية الى تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الاستثمارات وتشجيع اكثر للمتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين على الانضمام بصفة تدريجية للمجال الرسمي.

- التخفيض التدريجي في نسب الضريبة قصد تشجيع النشاطات الانتاجية

- تخفيض غرامات التحصيل الضريبي ووضع اجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية.

- تشجيع النشاطات الاستثمارية من خلال جملة التدابير التحفيزية التي سطرت لهذا الغرض.

- تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين بالضريبة سواء الخاصة بالملفات الجبائية او استخراج الوثائق الجبائية

- تعزيز اليات الفحص الضريبي في اطار الاستراتيجية الجديدة للرقابة بإحداث اربعة انظمة وهي:

- الفحص في المستندات

- الفحص العام

- الفحص المصوب المحاسبي

- الفحص المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة.¹

¹ وسان أحمد، بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص70.

ثانيا: دوافع الإصلاح الضريبي.

أصبح النظام الضريبي الجزائري في نهاية الثمانينات لا يستجيب لمتطلبات التنمية، بسبب عدم ملائمة للمعطيات الاقتصادية الجديدة خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق الحر لذلك فإن دوافع الإصلاح تكمن في نقائص وعيوب موجودة في النظام الضريبي القديم وفي هذا الشأن سوف نتناول إلى هذه العيوب و النقائص من خلال العناصر التالية:

- تعقد و عدم استقرار النظام الضريبي، وتقل العبء الضريبي.
- نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة.
- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار، وضعف العدالة الضريبية، وضعف الإدارة الضريبية.¹

الشكل رقم (05) يمثل البنية الجديدة للنظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاحات لسنة 1991²



¹ عزازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 89.

² زير مي نعيمة، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي لسنة 2015.

تمثلت أهم الإصلاحات الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2015 فيما يلي:

الإصلاح الأول: مس هذا الإصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي و تم تعديلها من خلال حسابها عندما تفوق مبالغها الإجمالية السنوية 2.000.000 دج¹، كما تعفى من هذه الضريبة عمليات توزيع المداخل الفائدة المساهمين أو أصحاب الحصص الاجتماعية في شركات خاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.²

الإصلاح الثاني: تقرر من خلال هذا الإصلاح تعديل و تحديد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 23% و توحيد لكافة الأنشطة.³

وقد شهدت هذه الضريبة تعديلا آخر، جاء نص التعديل هذا في قانون المالية التكميلي من نفس السنة لتستقر على المعدلات التالية⁴:

19% بالنسبة لأنشطة الإنتاج والسلع.

23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.

26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

الإصلاح الثالث: من هذا الإصلاح تعديل ضريبة الرسم على النشاط المهني، حيث غيرت معدلات فرضه و كذا التخفيضات الممنوحة، وقد خفض هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج، أما نشاطات البناء و الأشغال العمومية والري فحدد بـ 2% مع الاستفادة من تخفيض قدره 25%¹.

الإصلاح الرابع: مس هذا الإصلاح الرسم العقاري، حيث تم تعميم هذا الأخير على جميع الملكيات المبنية مهما تكن وضعيتها القانونية و الموجودة فوق التراب الوطني، وقد تقرر بموجب هذا الإصلاح إلغاء بعض الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة من جهة و ورفع القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع وذلك كما يلي:

¹ المادة 8 من قانون المالية لسنة 2015، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31/12/2014.

² المادة 10 من قانون المالية لسنة 2015، المرجع نفسه.

³ المادة 12 من قانون المالية لسنة 2015، المرجع نفسه.

⁴ المادة 2 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 40 الصادرة بتاريخ 23/07/2015.

أولاً: الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة في ظل الإصلاح

بالنسبة للإعفاءات: تمثلت الإعفاءات الممنوحة فيما يلي¹:

- رفع سقف الإعفاء من دفع الرسم العقاري إلى 1.400 دج بدلا من 800 دج .
- إسقاط الحق في إعفاء السبع سنوات بالنسبة للملكيات الجديدة، وإعادة البناءات و إضافة البناءات حيث أصبح هذا الإعفاء ينتهي ابتداء من أول جانفي من السنة التي تلي سنة إنجازها وكذا الأمر في حالة الأمر الجزئي للأملك قيد الإنجاز.
- إسقاط الحق في الإعفاء بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري التابع للقطاع العام في حالة عدم تحقق الشرطين التاليين:

- ألا يتجاوز المبلغ السنوي للضريبة 1.400 دج.²

- ألا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة المعنيين مرتين الأجر الوطني الأدنى المضمون لا تستثنى الإعفاءات المذكورة سابقا من دفع رسم عقاري قدره 500 دج سنويا.

ونص إصلاح الرسم العقاري كذلك على توقف الاستفادة من الإعفاءات في حالة التنازل عن العقارات أو أجزاء العقارات المخصصة للسكن فيها، وذلك ابتداء من أول يناير في السنة التي تلي مباشرة سنة الإنتهاء من الحدث الذي سبب عليه فقدان الإعفاء.³

بالنسبة للتخفيضات:

- تخفيض سقف التخفيضات السنوية الممنوحة كحد أقصى لا يتجاوز 25%.
- كما نص هذا الإصلاح على إلغاء التخفيضات التي كانت تمنح للمكلفين في الحالات التالية⁴:
- في حالة إبطال أو تغيير تخفيض العقار بقرار من السلطة الإدارية لأسباب مرتبطة بأمن الأشخاص و الأموال بتطبيق قواعد التعمير.
- في حالة فقدان الاستعمال الكلي أو الجزئي للعقار، وذلك نتيجة لحادثة غير عادية.

¹ المادة 3 من قانون المالية التكويني لسنة 2015، نفس المرجع السابق.

² المادة 4 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المرجع نفسه.

³ المادة 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المرجع نفسه.

⁴ المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المرجع نفسه.

- في حالة هدم كل أو جزء من المبنى المشيد على أنقاض مبنى و لو طوعيا وهذا ابتداء من تاريخ الهدم.

ثانيا : تحديد القيمة الإيجارية الجبائية في ظل الإصلاح

- بالنسبة للسكنات:

تحدد القيمة الإيجارية الجبائية للسكنات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01) القيمة الإيجارية الجبائية للسكنات لكل متر مربع.

المنطقة الفرعية 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
أ: 890	أ: 816	أ: 742	أ: 668
ب: 816	ب: 742	ب: 668	ب: 594
ج: 742	ج: 668	ج: 594	ج: 520

المصدر: المادة 8 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

- بالنسبة للمحلات التجارية و الصناعية.

تحدد القيمة الإيجارية الجبائية للمحلات التجارية و الصناعية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : القيمة الإيجارية الجبائية للمحلات التجارية و الصناعية لكل متر مربع.

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
أ: 1.782	أ: 1.632	أ: 1.484	أ: 1.138
ب: 1.632	ب: 1.484	ب: 1.138	ب: 1.188
ج: 1.484	ج: 1.138	ج: 1.188	ج: 1.038

المصدر: المادة 9 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

الإصلاح الخامس: تقرر حسب هذا الإصلاح رفع تعريفه الرسم للسيارات الجديدة المستوردة أو المقتناة محليا و

ذلك وفق سعة الأسطوانة و نوع الوقود المستعمل و جاءت أحكام هذا الإصلاح كما يلي :

- بالنسبة للسيارات السياحية ذات محرك بنزين.

سعة الأسطوانة لا تفوق 800 سم³ 80.000 دج.

. 2500 سم³ أو تساويها 140.000 دج سعة الأسطوانة تفوق 2000 سم³ و تقل عن

سعة الأسطوانة تفوق 800 سم³ و تقل عن 1500 سم³ أو تساويها 110.000 دج.

سعة الأسطوانة تفوق 1500 سم و تقل عن 2000 سم أو تساويها 120.000 دج .

سعة الأسطوانة تفوق 2000 سم 250.000 دج .

بالنسبة للسيارات النفعية ذات محرك بنزين.

يمنح تخفيض قدره 2.000 دج بالنسبة للسيارات المجهزة بغاز البترول المميع وقود باستثناء السيارات ذات سعة

اسطوانة تساوي أو تفوق 2500 سم.

السيارات السياحية ذات محرك ديازل.

إلى غاية 1500 سم 120.000 دج

أكثر من 1500 سم و تقل عن 2000 سم أو تساويها 160.000 دج .

أكثر من 2000 سم و تقل عن 2500 سم أو تساويها 180.000 دج .

. أكثر من 2500 سم 400.000 دج -

سيارات نقل الأشخاص.

أكثر من تسعة (9) مقاعد أقل من 20 مقعد أو يساويها 200.000 دج .

أكثر من عشرين (20) مقعدا أقل من ثلاثين (30) مقعدا أو يساويها 250.000 دج .

- أكثر من ثلاثين مقعدا (30) مقعدا 350.000 دج .

الإصلاح السادس: حسب هذا الإصلاح تمتغيير معدلات فرض الضريبة على الأملاك حسب الشرائح

الملخصة.

الإصلاح السابع: تقرر حسب هذا التعديل رفع رسم التطهير و تم تحديده كالتالي¹:

- ما بين 1.000 و 1.200 دج على كل محل ذي استعمال سكني.

ما بين 1.200 و 3.000 دج على كل محل ذي استعمال سكني، مهني أو تجاري أو حرفي.

ما بين 8.000 و 23.000 دج على كل أرض مهياة للتخميم و المقصورات .

ما بين 23.000 و 30.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كمية

من النفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

الإصلاح الثامن: تم الرفع في رسم الضمان للمصنوعات الثمينة و تم تحديده بالهيكثوغرام كما يلي¹:

¹ المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، نفس المرجع السابق.

8.000 دج بالنسبة للمصنوعات من الذهب .

2.000- دج بالنسبة للمصنوعات من البلاتين .

1.500- دج بالنسبة للمصنوعات من الفضة .

الإصلاح التاسع: تقرر حسب هذا التعديل تغيير معدل رسم التوطين المصرفي المطبق على عمليات استيراد السلع أو البضائع، حيث أصبح هذا الأخير يسدد بمعدل 0.3% مبلغ عملية الاستيراد عند كل طلب لفتح ملف التوطين لعملية استيراد السلع أو البضائع، ولا يجب أن يقل مبلغ الرسم عن 2.000 دينار جزائري.²

المطلب الثالث: الإصلاح الضريبي لسنة 2019.

تضمن قانون المالية لسنة 2019 إصلاحات اقتضت أغلبيتها على التعديل في الإجراءات الجبائية بحيث

لم تتضمن تعديلات تمس الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم أو المعدلات نذكر منها :

الإصلاح الأول: وتقرر من خلال هذا الإصلاح تعديل عنوان القسم الخامس من الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المتعلق بالأحكام المشتركة بين الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، وتحرر كما يأتي القسم الخامس: التصريح بالعمولات والمكافآت عن الوساطة و الإنقاصات والأتعاب والمناولات ومختلف المكافآت الأخرى.³

الإصلاح الثاني: مس هذا الإصلاح تغيير في التصريح المقدم من طرف مسيري المؤسسات، الذين يدفعون أثناء ممارسة مهنتهم، أتعابا وأتاوى عن براءات و رخص وعلامات الصنع ومصارييف المساعدة التقنية و المقر والمناولة مهما كانت طبيعتها، والدراسات وتأجير العتاد وتوفير المستخدمين والإيجارات بكل أنواعها و غيرها من المكافآت، حيث يجب عليهم أن يرفقوا بتصريح نتائجهم المحملة على دعامة معلوماتية، كشفا يتضمن بالنسبة لكل مستفيد من هذه المبالغ:⁴

الأسماء والألقاب وتسمية الشركات، رقم التعريف الجبائي، رقم التسجيل في السجل التجاري، رقم الإعتماد،

الهيئة الجبائية التابعة لها، مرجع وتاريخ ومبلغ الصفقة أو الاتفاقية، طبيعة العمليات التي ترتبط بها هذه المبالغ

¹ المادة 32 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المرجع نفسه.

² المادة 73 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المرجع نفسه.

³ المادة 05 من قانون المالية لسنة 2019، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 30/12/2018.

⁴ المادة 06 من قانون المالية لسنة 2019، نفس المرجع السابق.

المدفوعة، العنوان الفعلي لمقرها ومكان مزاولة نشاطها، مبلغ التسديدات المنجزة لحسابها، مبلغ الرسم على القيمة المضافة المفوتر من طرف هؤلاء المتعاملين طريقة الدفع المستعملة.

الإصلاح الثالث: حيث تقرر من خلال هذا الإصلاح رفع الأتاوة على كل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية لدى الإستيراد إلى 1.000 دج، و رفع الأتاوة على استعمال أنظمة التسيير بالمعلوماتية التابع للجمارك إلى 10 دج للدقيقة الواحدة.¹

¹ المادة 32 من قانون المالية 2019، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي والضرائب المحصلة

المطلب الأول: ماهية تحصيل الضريبي

أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي

يوجد عدة مفاهيم للتحصيل الضريبي منها:

التعريف الأول: التحصيل الضريبي هو مجموعة من القوانين الإدارية تقع على مجموع العمليات التي تظهر بموجب النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية المطبقة على العمليات الهادفة إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلفين إلى صناديق خزينة الدولة باعتبار خزينة الدولة جيوب رعايتها.¹

التعريف الثاني: إن مدلول كلمة التحصيل الضريبي في معاجم اللغة، اسم مشتق من الفعل حصل الضرائب جباها، أي قبض مبالغ مالية من المكلفين بها لصالح الخزينة العمومية.

إن المشرع الجزائري لم يعرف التحصيل الضريبي في مختلف القوانين الضريبية ولا سيما في إطار قانون الإجراءات الجبائية وإنما إكتفى بالتنصيص على الأساس القانوني الذي يوجب تحصيل مختلف الضرائب والرسوم وأجال استحقاقها، في حين نجد أن المشرع المغربي أعطى مدلولاً عاماً لمفهوم التحصيل الضريبي، وهذا من خلال المادة الأولى من مدونة تحصيل الديون العمومية، حيث عرف التحصيل الضريبي على أنه "مجموع العمليات والإجراءات، التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهياتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، أو ناتجة من أحكام وقرارات القضاء أو عن الإتفاقات."²

مما سبق يمكن القول بأن عملية التحصيل الضريبي تتمثل في الإجراءات القانونية والتنظيمية الرامية إلى تبيان الكيفية أو الطريقة التي يتم من خلالها المكلف بالضريبة بإبراء ذمة إتجاه الخزينة العمومية.

التعريف الثالث:

التحصيل الضريبي هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نقل دين الضريبة من المكلف إلى مصلحة قباضات الضرائب التابعة لمديرية الضرائب والتي تقوم بنقلها هذه الأخيرة إلى الخزينة العمومية في إطار القوانين المطبقة³، وتتم هذه العملية إما:

- بصورة نقدية أو مايمثلها من شيكات وحوالات بريدية

¹ يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، ع:16، جوان 2014، ص386.

² خروبي هني، جيلالي عياد، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج13، ع2، ص114-128.

³ الجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص152.

- بصورة عينة والتي نلاحظ اختفاءها حاليا بالرغم من عدم إلغائها بإستثناء المجتمعات الزراعية التي مازالت تتعامل بها

- كما نجد بعض التشريعات تسمح بإستعمال بعض من السندات الحكومية للوفاء ببعض الضرائب³ الجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

التعريف الرابع:

تحصيل الضريبة هي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر أمر إتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب.¹

ثانيا: طرق التحصيل الضريبي :

بصفة عامة هناك طريقتين لتحصيل الضريبة طريقة ودية وهي الطريقة العادية حيث يقوم المكلف وفقا لهذه الطريقة بتسديد الضريبة طواعية بنفسه، وطريقة جبرية تقوم بها الإدارة الضريبة في حالة تعنت المكلف وعدم قيامه بتسديد الضرائب الخاصة به.

1. الطريقة الودية لتحصيل الضريبي:

التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقا للتنظيمات الجاري العمل بها، وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه الى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي أجالها المحددة.

وتتخذ عملية التحصيل الضريبي وفقا لهذه الطريقة عدة أشكال نذكر منها:²

أ. **التحصيل عن طريق التوريد المباشر من قبل المكلف:** حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية وتقوم هذه الطريقة على قيام المكلف من: نفسه بالتصريح بالمادة الخاضعة للضريبة في أجال معينة، ولكن يبقى على إدارة الضرائب الحق في المراقبة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات المكتبة من طرف المكلف.

ب. **التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة:** تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الأجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية.

ج. **التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر:** تتطوي هذه الطريقة على قيام شخص آخر غير المكلف بالضريبة وبقوة القانون باستقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق وتوريدها إلى الإدارة

¹ أحمد بلحاج وآخرون، التحصيل الضريبي في الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، 2002، ص43.

² مشفق الحسين، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مج07، ع2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2023، ص110.

الضريبية خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر تقنية الإقتطاع من المصدر أسلوباً يسهل على الإدارة الضريبية العمل، ويقلل من إمكانات التهرب الضريبي كما تنشأ عنه حالة من التخدير تجاه الضريبة لدى المكلفين لكونهم يعتادون على السلوك والتصرف على أساس أن دخولهم هي تلك الدخول المخصوم منها مبلغ الضريبة.

د. التحصيل عن طريق الدمغة: تستخدم هذه الطريقة خصوصاً في دفع الضرائب على التداول وذلك بقيام المكلف بإلصاق الطابع الذي اشتره على العقود والوثائق الإدارية المتطلبة للطابع، أو عن طريق استعمال أو ختم بالطابع.

2. الطريقة الجبرية للتحصيل الضريبي: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية في شكل متابعات باستخدام الوسائل القانونية المتاحة في يد الدولة من أجل إجبار المكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الضريبية، وتتم وفق عدة إجراءات نذكر منها:

أ. التنبيه أو الاخطار: يعتبر أول إجراء ردي للمكلف المتماطل في تسديد دينه الضريبي، حيث ترسله الإدارة الجبائية للمكلف مع ضمان وصوله بحيث يتضمن كل المعلومات التي تخص المكلف والدين الضريبي.

ب. الغلق المؤقت للمحلات: يعتبر الغلق المؤقت للمحلات حسب ما جاء في قرار مجلس الدولة المؤرخ في 2003.11.18: أن الغلق الإداري للمحل هو إجراء من إجراءات التحصيل الجبري، تتخذها إدارة الضرائب متى كان الدين ذا طابع ضريبي.

ج. الحجز: هو وضع ممتلكات تحت يد الإدارة الضريبية لمنع صاحبه من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذه الممتلكات من ضمان الدائن الحاجز، ويخص أ أملاك المكلف بنوعها العقارية (ما عدا السكن الرئيسي والمنقولة الممتنع عن التسديد ولا يمكنه التخلص من الحجز إلا عن طريق تسديد الدين الضريبي).

د. البيع: وهي عملية تأتي بعد الحجز لمدة ثمانية أيام على الأقل، والتي تحكمها إجراءات شكلية تتمثل في: (الترخيص بالبيع، تقويم الأشياء المحجوزة الأشهار بالبيع).

ثالثاً: قواعد التحصيل الضريبي

وضع المشرع قواعده محددة لتحصيل الضريبة وحالة غيابها تؤدي حتماً إلى عدم شرعية التحصيل الضريبي الذي تمارسه الإدارة، وتتمثل هذه القواعد في:¹

1. الفعل المولد للضريبة:

نعني به السلوك أو المناسبة المؤدية لحصول الدولة على الضريبة من قبل المكلف بها، ويختلف الفعل المولد باختلاف نوع الضريبة.

¹ مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي، مجلة الإحياء، مج: 21، ع: 29، جامعة الجزائر 1، أكتوبر 2021، ص 1077.

2. الملاءمة في التحصيل:

يقضي هذا المبدأ بضرورة تبسيط إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب الملائمة لظروف المكلف لكي لا يرهق من الضريبة عندما يدفعها حتى ان ذلك يخفف من دفع الضريبة عليه، وكذا لعدم تضرر الخزينة العمومية .

لقد اخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ، فالضرائب على الأجور والمرتبات تقتطع من المنبع وقت دفع الراتب وذلك نهاية كل شهر، وهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين، أما الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والشريبة على أرباح الشركات IBS فإنها تدفع مرة واحدة وذلك في السنة التالية الموالية للسنة التي حققت فيها الأرباح والمداخيل.

3. الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي:

أي أن تكون أعباء تكاليف التحصيل الضريبي اقل من عائد التحصيل، لأن الزيادة في أعباء التحصيل يقلل من المداخيل للخزينة العمومية، تحقيقا لهذا يجب على الإدارة الجبائية مراعاة التالي:

- توظيف الموظفين حسب الحاجة.
- استعمال تقنيات عالية ومتطورة كالإعلام الآلي ربعا للوقف والمال والجهد.
- حسن استعمال المطبوعات والمناشير المتعلقة بالضرائب عموما.

4. قاعدة السنوية:

يتم فرض الضريبة سنويا بهدف تجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات(8) ولارتباطها بالفترة المالية للشركات الاستثمارية، حيث تحسب عادة كل سنة الأرباح التي حققتها، إضافة إلى أن ذلك هو الأنسب بالنسبة للدولة كون الضريبة من أهم الإيرادات العامة، هذا هو الأصل لكن هناك ما يسمى بالدفع الشهري وذلك خلال العشرين يوما الأولى للشهر الموالي للشهر الذي تستحق فيه الضريبة - كما يمكن أن تدفع خلال كل ثلاثي¹.

رابعا: أهداف وأهمية عملية التحصيل الضريبي:

أ. أهداف التحصيل

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة حيث تزود الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتغطية مختلف النفقات العامة وتسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل:

- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.

¹ مباركي محمد الصالح، المرجع السابق، ص1078.

- تحصيل الضريبة سنويا كونها من أهم إيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها.

- منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقررها الدولة.

- كما أن بواسطة التحصيل تستطيع المصالح المؤهلة قانونا تحويل المبالغ الضريبية المتأتية من أموال وممتلكات المدينين إلى خزينة الدولة.

- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأنجع الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات و التخفيضات .

- إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل. إخضاع بعض من السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب عديدة ومرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.¹

ب. أهمية عملية التحصيل

1- تعد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة و الجماعات المحلية .

2 تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفاً، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل.

3- إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.

4- عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي.

5- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

المطلب الثاني: الضرائب المحصلة وعراقيل تحصيلها

أولاً: الضرائب المحصلة: من أهم الضرائب المحصلة لدى الدولة نجد:

1. الرسم على القيمة المضافة Tva :

التعريف:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، ويعتبر من الضرائب غير المباشرة تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد توليد الحدث المنشئ الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة، سواء تمت في الداخل عند الاستيراد أو عند التصدير.

¹ إغيت مسيكة، حميدوش ثنينة، إشكالية التحصيل الضريبي: بين إمتيازات إدارة الضرائب و ضمانات المكلف بالضريبة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014-2015، ص16.

2. الرسم على النشاط المهني TAP**التعريف:**

ويعرف الرسم على النشاط المهني بأنه ضريبة من الضرائب المباشرة التي تفرض على إجمالي الإيرادات المحققة من قبل المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين ومعنويين) الذين يمارسون أنشطة تخضع عوائدها للضريبة على الدخل الإجمالي فئتي الأرباح الصناعية والتجارية، والأرباح الغير تجارية، والضريبة على أرباح الشركات. والمحقة بالجزائر (أي يملكون محل منهي دائم بالجزائر).¹

3. الضريبة على ارباح الشركات IBS**التعريف:**

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح او المداخل التي تحققها الأرباح والشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات.²

4. الضريبة على الدخل الاجمالي IRG

التعريف: تأسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.³

المداخل الخاضعة للضريبة: وتتمثل في الأرباح والإيرادات والربوع والأجور التالية:

. **الأرباح المهنية:** تعتبر أرباحا مهنية لتطبيق ضريبة الدخل الأرباح التي يحققه الأشخاص الطبيعيين والناجمة عن ممارسة مهنة تجارية، غير تجارية أو صناعية أو حرفية، وكذلك الأرباح المحققة من الأنشطة المنجمية أو الناتجة عنها؛

. **المداخل الفلاحية:** تعد إيرادات فلاحية الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي والأرباح الناتجة عن أنشطة تربية الدواجن والأرانب بشرط الا تكون ذات طابع صناعي، والنحل والمحار، وبلح البحر، واستغلال الفطريات في السرايب داخل باطن الأرض.⁴

. **المداخل الايجارية الناتجة عن تأجير العقارات:** تدرج المداخل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعنادها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية وكذا تلك الناتجة عن عقد العقارية في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف المداخل العقارية.

¹ المادة 217 - 228 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

² المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

³ المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

⁴ حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

. ربوع رؤوس الاموال المنقولة: تمثل في جميع حواصل الأسهم أو حصص الشركة والمداخل المماثلة لها والتي تم توزيعها، مداخل الديون والودائع والكفالات كالفوائد ومتأخرات الدخل وكافة الحواصل الأخرى. الرواتب والاجور: التي تتكون من المرتبات والتعويضات والاعتاب والمنح والربوع العمرية. ومن خلال ما سبق، يمكن استخلاص خصائص أساسية للضريبة على الدخل الإجمالي:

- ضريبة سنوية: تستحق سنويا على الدخل الصافي ويكلف بها فقط الأشخاص الطبيعيين.
- ضريبة وحيدة: وهي تستحق على أصناف الدخل الخاضعة للضريبة.
- ضريبة تصاعدية: وتخضع هذه الضريبة لسلم ضريبة أي تطبيق معدلات ضريبية تصاعدية حسب فئات الدخل.

- ضريبة تصريحية: يلتزم المكلف بالضريبة التصريح بالدخل الخاضع للضريبة لدى إدارة الضرائب والرسوم. آلية حسابها:

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور:
المداخل الشهرية:

يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي من الأجر الخام / الإجمالي الخاضع للضريبة، بحيث يحسب الأجر الخام وفقا للعلاقة التالية:

الأجر الخام = أجر المنصب + المكافآت والتعويضات غير الخاضعة للضمان الاجتماعي والخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي - اقتطاعات الضمان الاجتماعي.

تخضع الرواتب والأجور المدفوعة من المستخدمين لجدول الضريبة على الدخل الإجمالي المحسوبة شهريا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 دج الى 480.000 دج
27%	من 480.001 دج إلى 960.000 دج
30%	من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج
33%	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2023.

يتم حساب الاقتطاع من المصدر للضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور على أساس الدخل الشهري، بناء على الجدول السابق. تستفيد هذه المداخيل من تخفيض من الضريبة الإجمالية يقدر بـ 40 %، ولا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12000 دج سنويا أو يزيد عن 18.000 دج / سنويا (أي بين 1000 دج و1500 دج / شهريا).

تستفيد من إعفاء كل من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل التي لا تتعدى 30.000 دج.

تستفيد من تخفيض ثاني إضافي المداخيل التي تفوق 30.000 دج ونقل عن 35.000 دج.

تحدد الضريبة على الدخل الإجمالي = المستحقة بالنسبة لهذه الفئة من الدخل حسب الصيغة التالية:

$$\text{الضريبة على الدخل الإجمالي} = [\text{الضريبة على الدخل الإجمالي حسب التخفيض الأول}] * (51/137) - (8/27.925)$$

بالنسبة للمداخيل التي تفوق 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج بالنسبة للعمال ذوي الإعاقة الحركية أو العقلية أو المكفوفين أو الصم البكم وكذا العمال المتقاعدين الخاضعين للنظام العام، فإنها تستفيد من تخفيض إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، على ألا يتراكم مع التخفيض الثاني المذكور أعلاه. وتستحق الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لهذه الفئة من الدخل، وفقا للصيغة التالية:

$$\text{الضريبة على الدخل الإجمالي} = [\text{الضريبة على الدخل الإجمالي (حسب التخفيض الأول)}] * (61/93) - (41/81.213)$$

ويتم تطبيق نفس طريقة الاقتطاع على المعاشات والربوع العمرية المدفوعة لأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم خارج الجزائر.¹

الجدول رقم (04): يمثل معدلات فرض الضريبة على الدخل الإجمالي

نوع المداخيل	نسبة الضريبة
1 - المداخيل الناتجة عن إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية:	
بالنسبة لإيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي؛	7%
بالنسبة لإيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي؛	10%
بالنسبة لإيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري والمهني؛	15%
بالنسبة لإيجار العقارات غير المبنية؛	15%
بالنسبة لإيجار العقارات غير المبنية ذات الاستعمال الفلاحي؛	10%
2 - المرتبات والأجور والتعويضات والأتعاب والمنح والربوع العمرية:	

¹ حابي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 94.

ج التصاعدي	بالنسبة للمرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية (الشهرية)؛
10%	بالنسبة للأجور والتعويضات والمكافآت (غير الشهرية)، واستدراكاتها.
10%	بالنسبة للنشاطات المؤقتة المتعلقة بالبحث والتدريس والمراقبة
15%	- بالنسبة لجميع أجور مختلف النشاطات الظرفية الأخرى؛
	3- مداخيل رؤوس الأموال المنقولة:
15%	بالنسبة لعائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية والمداخيل المماثلة؛
10%	بالنسبة لعائدات الديون والودائع والكفالات.
50%	- بالنسبة لعائدات السندات غير الاسمية أو الحاملها.
1%	بالنسبة لفوائد حسابات ادخار الخواص التي تقل عن 50000 دج؛
10%	بالنسبة لفوائد حسابات ادخار الخواص التي تفوق 50000 دج؛
	4- فائض القيمة الناتج عن التنازل عن العقارات والأسهم أو الحصص الاجتماعية والسندات المماثلة:
15%	- بالنسبة للعقارات المبنية وغير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية.
15%	- بالنسبة للأسهم والحصص الاجتماعية والأوراق المماثلة.
5%	بالنسبة لفائض قيمة الأسهم والحصص الاجتماعية المعاد استثماره.
	5- مداخيل الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مكان تكليفهم بالخارج:
24%	بالنسبة للمداخيل المدفوعة من طرف المدينين المقيمين بالجزائر.
15%	بالنسبة لعائدات الأسهم والسندات والأوراق المماثلة.
20%	- بالنسبة لفائض القيمة للأسهم والحصص الاجتماعية والأوراق المماثلة.
15%	بالنسبة لأتعاب الفنانين والمؤلفين الذين لديهم موطن جبائي بالخارج.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023

ثانيا: عراقيل التحصيل الضريبي في الجزائر:

1. التجنب الضريبي:

يعتبر التجنب الضريبي غش مشروع حيث يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام

التشريع الضريبي القائم، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات لهذا التجنب:

- تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف وذلك من خلال بعض السلوكيات التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل فيما يلي:¹
- الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة بقصد تقادي دفعها.
- ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع لضريبة مرتفعة والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل.
- يرتكز هذا التهرب على إرادة المكلف الذي يجب أن يكون على علم بمختلف الضرائب المفروضة.
- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي يستند هذا التهرب كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية اقتصادية واجتماعية لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة، مثل إخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص 19% عوض 23% قصد تشجيع الاستثمار.

- **تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي:** إن التشريع الجبائي لا يخلو من الثغرات نتيجة تعقد النظام الجبائي وعدم الإحكام والدقة في صياغة قوانينه التي يستغلها المكلف لصالحه، ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات، فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم أن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن التجنب الضريبي لا يعتبر تهربا حقيقيا، وذلك نظرا لعدم التجسد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية، لذلك يسعى المكلف إلى استغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الضريبي.²

2. ظاهرة الغش الضريبي:

عرفه المشرع الجزائري بأنه كل تملص أو محاولة التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم أو تصفيته كليا أو جزئيا.³

عناصر الغش الضريبي

من أجل تحقق ظاهرة الغش الضريبي يجب توفر ثلاثة عناصر والتي تعتبر بمثابة أركان الجريمة الغش الضريبي:

- العنصر الشرعي:

¹ قندوز صبرينة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة بمديرية الضرائب لولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، المدرسة العليا للتجارة، البويرة، 2015-2016، ص17.

² قندوز صبرينة، المرجع السابق، ص18.

³ عيسى سماعين، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي، مج15، ع21، 2019، ص577.

تستمد ظاهرة الغش الضريبي عنصرها الشرعي من مختلف أحكام القانون الجبائي لا سيما: المواد من 303 إلى 308 و من 407 إلى 408 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. المواد من 116 إلى 128 من قانون الرسوم على رقم الأعمال. المواد من 530 إلى 538 و من 542 إلى 544 من قانون الضرائب غير المباشرة. المواد من 119 إلى 121 من قانون التسجيل. المادتان 33 و 34 من قانون الطابع. وكذا المادتان 35 و 36 من قانون الإجراءات الجبائية.

- العنصر المادي

يتمثل العنصر المادي في إستعمال الطرق التدليسية، حيث لم يحدد المشرع الجزائري هذه الطرق بصفة دقيقة بل إكتفى بسررد بعض الأعمال التي تعتبر بمثابة طرق تدليسية في قوانينه الجبائية على سبيل المثال، ومن بين تلك الطرق نذكر ما يلي:

ممارسة نشاط غير مصرح به

إنجاز عمليات شراء و بيع بضائع بدون فاتورة

تسليم فواتير وسندات تسليم أو أي وثيقة لا تتعلق بعمليات حقيقية.

النقل عمدا لتقييدات حسابية خاطئة أو وهمية في الدفاتر المحاسبية الإجبارية.

إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي تطبق عليها الرسم على القيمة المضافة.

تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للإستناد عليها عند طلب الحصول إما على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو إسترجاع الرسم على القيمة المضافة و إما الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

القيام بمناورات التملص من وعاء الضريبة بواسطة تقديم معلومات غير صحيحة في الكشف التفصيلي للزبائن.

الإغفال عن قصد عن التصريح بمداخل المنقولات أو رقم الاعمال الخاضع للضريبة،

سعي المكلف بالضريبة إلى تنظيم عجزه عن الوفاء أو الحيلولة دون تحصيل الضرائب أو الرسوم المدين بها،

كل عمل أو سلوك يقتضي ضمنيا إرادة واضحة للتملص من دفع مبلغ الرسوم على رقم الأعمال المستحقة أو تأجيل دفعها،

القيام بأي وسيلة كانت لجعل الأعوان المؤهلين لإثبات المخالفات للأحكام القانونية و التنظيمية غير قادرين على تأدية مهامهم.

- العنصر المعنوي

يتمثل العنصر المعنوي في القصد الجنائي لدى المكلف ونية في إرتكاب الغش الضريبي بمعنى أن تتجه إرادة المكلف بالضريبة إلى التخلص من الضريبة كليا أو جزئيا و حرمان إدارة الضرائب من الحصول على حقوقها.

إن نصوص القانون الجبائي التي تناولت الغش الضريبي لم تستعمل في غالبيتها عبارات صريحة تدل على القصد الجنائي إلا في بعض صور الغش كتلك التي جاء بها قانون الرسوم على رقم الاعمال في المادة 118/6 بنصها على أنه يعتبر من الأعمال التدليسية كل عمل أو سلوك يقتضي ضمناً إرادة واضحة للتملص من دفع مبلغ الرسوم على رقم الأعمال المستحقة أو تأجيل دفعها. إضافة إلى بعض العبارات النادرة مثل: الإغفال عن قصد النقل عمداً لتقييدات ولكن المعنى العام لمختلف النصوص وطريقة وصف أساليب الغش توجي كلها إلى نية المشرع الجبائي في إشتراط قصد الغش لتحقيق حالة الغش الجبائي.¹

ثالثاً: منازعات التحصيل الضريبي

منح المشرع من خلال قانون الإجراءات الجبائية لإدارة الضرائب إجراءات جبرية، تقوم بها لإستيفاء ديون الخزينة العمومية، وتختلف هذه الإجراءات باختلاف موضوع المنازعة عندها يقوم المكلف بتقديم طلب للإدارة الضريبية عن طريق الشكوى فيما يخص كل منازعة منجزة عن التحصيل الجبري أو وقعه إضافة إلى المنازعات المتعلقة بالإسترداد والإعفاء والتقدم.²

1. منازعات التحصيل الجبري

عند بدأ إدارة الضرائب في عملية التحصيل وتطبيق إجراءاته القصرية يقوم المكلف بالضريبة المتضرر جراء تلك الإجراءات الجبرية بالمنازعة الإدارة الضريبية وسنحدد أولاً المنازعات الناتجة عن عملية التحصيل الجبري.

1.1. منازعة قرار الغلق

الغلق المؤقت للمحلات المهنية التجارية هو إجراء تنفيذي إلى جانب الحجز والبيع والذي يسبقه إخطار حيث لا يتم فيه نزع ملكية المكلف بالضريبة للمحل التجاري أو المهني إنما حرمانه من حق الانتفاع المؤقت من أجل تحصيل الدين الجبائي كما أن مدة الغلق لا تتجاوز ستة أشهر، ويتم تبليغ قرار الغلق من قبل عون المتابعة الموكل قانوناً، وبموجبه قد أقرت المادة 186 من قانون المالية لسنة 2002 المتضمن قانون الإجراءات الجبائية الإعتراض على الغلق المؤقت من قبل المكلف وذلك برفع اليد بموجب عريضة تقدم إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة إقليمياً الذي يفصل كما هو معمول به في حالات الإستعجال.

2.1. منازعة الحجز الإدارية

وهي المنازعات المتعلقة بإجراءات الحجز الإداري من إلغاء الحجز أو رفعه وقد إستقر الفقه على أن منازعات الحجز الإداري هي من إختصاص القاضي الإداري المختص في الأمور الإستعجالية".

2. منازعات وقف التحصيل:

¹ عيسى سماعيل، المرجع السابق، ص 578.

² بن عائشة إشراق، منازعات التحصيل الجبائي في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2014-2015، ص 20.

منح المشرح سلطة تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الضريبية لقابض الضرائب في إختصاص إقليمه الولائي، بعد التبليغ الرسمي للمكلف بالضريبة وفقا لأحكام المادة 612 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ومنه يقوم هذا الأخير بالمنازعة من أجل وقف التحصيل الجبري الذي قامت به الإدارة الضريبية وتتمثل هذه المنازعات في الآتي:

1.2. طلب تأجيل الدفع:

يجوز للمكلف بالضريبة وفقا لأحكام المادة 156 من ق إ ج ج تقديم طلب إلى المدير الولائي للضرائب، يلتبس فيه تأجيل الدفع لقيمة الضرائب المتنازع فيها مع مراعاة جميع الشروط والإجراءات التي يجب توفرها وفقا لأحكام المادتين 72-73 م ق إ ج ج في طلب تأجيل الدفع المقدم من طرف المكلف بالضريبة، والتي يجب عليه الإلتزام به.

ومن بين شروط قبول طلب التأجيل :

- أن تقدم شكواه في الآجال والشروط المحددة قانونيا
- التحديد صراحة في شكواه المبلغ المتنازل عليه والمراد تأجيل دفعه
- تحديد القيمة أو على الأقل تحديد القواعد التي يتم عليها حساب التخفيض
- إخبار القابض المسؤول عن التحصيل بواسطة رسالة نموذجية عن نية المشتكي في تأجيل دفع الضريبة المتنازع.

2.2. الإعتراض على إجراءات المتابعة

إن الإعتراض الذي يقوم به المكلف بالضريبة ضد المتابعات المباشرة من طرف قابض الضرائب يتعلق بتحصيل الديون الضريبية، كما يمكن أن يتعلق بشكليات الإجراء أو موضوع المتابعة.

3. منازعة الإسترداد والإعفاءات والتقادم:

يقوم المكلف بالضريبة بالمطالبة بإسترداد المبالغ الدفوعة والمحجوزات ويجوز له أيضا أن يلتبس بالإعفاء من الضرائب المفروضة أو التخفيض منها وله لأن يدفع بسقوط الضريبة في حالة تقادمها.¹

¹ بن عائشة إشراق، المرجع السابق، ص23.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للضريبة على الدخل الإجمالي

الضريبة على الدخل الإجمالي على الادخار:

يؤدي فرض الضريبة على الدخل الإجمالي إلى إنقاص الدخول المتاحة للادخار لدى الأفراد بحيث يكون تأثير الضريبة على عدة عوامل من بينها معدل فرض الضريبة على دخول الأفراد، مستوى المعيشة والتنظيم الفني للأسعار.

فالأفراد ذوي الدخول المرتفعة سيؤدي فرض الضريبة إلى إنقاص مدخراتهم حتى يحافظوا على مستوى استهلاكهم، ولكن فرض الضريبة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة لا يؤثر على ادخارهم بقدر تأثيره على استهلاكهم لأنها لا تمتلك فائض كبير مخصص للادخار، إذ أن الفرد مهما كان دخله سيسهر دوماً على توزيعه بين الاستهلاك والادخار ومع فرض الضريبة على الدخل الإجمالي يقوم بإعادة بناء استثمارات دخله حسب تأثير الدخل بالضريبة على الدخل الإجمالي ولكن اثر الضريبة المباشرة يكون كبير على الأفراد الذين يكون دخلهم منخفض أو متوسط مقارنة بالأفراد ذوي الدخل المرتفعة.¹

أما بالنسبة للادخار العمومي فهو الفرق بين الإيرادات العمومية والنفقات العمومية وتكمن أهمية الادخار العمومي في توجيهه إلى تكوين رأسمال وان فعالية الادخار تكون فيما يوجه لتمويل الاستثمارات كما أن المغالاة في الاقتطاعات الضريبية بهدف زيادة الادخار العمومي يؤثر سلباً على ادخار الأفراد والمؤسسات بحيث يجب أن تكون هناك موازنة حقيقية لزيادة المدخرات العمومية ولا يكون ذلك على حساب الادخار الخاص حتى لا تكون هناك انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي.

مما سبق نستنتج أن أهم عوامل الادخار ما يلي:

- مستوى الدخل القومي.
- كيفية توزيع الدخل المالية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فإذا قل التفاوت بين هذه الدخول زادت القدرة على الادخار العام.
- طباع الأفراد والطبقات والفئات وعاداتهم والضغوط الاجتماعية والمادية التي يخضعون لها فهناك فرق واضح في الميل إلى الادخار بين الفلاحين والموظفين وذوي الربح المحدد أولاً وبين ميل التجار والصناع ورجال الأعمال ثانياً.

¹ بشور عصام المالية العامة و التشريع الضريبي ، دمشق، 1987ء ص 209.

ضريبة الدخل الإجمالي على الاستثمار

بما أن الضرائب سوف تقطع جزء من ادخارات القطاع الخاص فان قدرة هذا القطاع على الاستثمار سوف تنخفض نتيجة لانخفاض حجم مدخراتهم الكلية وعلى هذا الأساس فان كل الضرائب لها تأثير مباشر على تقليل حجم الموارد الممكن استثمارها في القطاع الخاص وبالْحَقِيقَة فان الضرائب يمكن أن تقودنا إلى حلقة مفرغة.¹

الضريبة على الدخل الإجمالي ومعالجة التقلبات الاقتصادية

التضخم: يعرف التضخم بأنه النسبة المئوية لارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار . حيث أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء متقدمة أو النامية منها ، وبغض النظر عن درجة نمو ومستوى تطور هذه الاقتصاديات ويشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات من مستوى التشغيل الكامل عائقا على الدول لابد من اجتيازه، وهذا لن يأتي لها إلا بانتهاج سياسة جبائية رشيدة تراعي التوجه والنمط الاقتصادي.²

الكساد: يعرف الكساد بأنه حالة انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات.

وتلعب الضرائب دورا فعالا في زيادة الطلب الكلي لخلق قوة شرائية في المجتمع فهي تعمل على زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة إذا ما فرضت بمعدلات مناسبة فإذا قامت السلطات بتخفيض نسبة الضرائب على الدخل خصوصا لذوي المنخفضة فإنها بذلك تزيد من الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج ، كما أن فرض ضرائب عالية على الشركات يؤثر على أصحاب الدخول المرتفعة وبالتالي التأثير على قرارات هؤلاء بالنسبة للادخار والاستثمار ويتوجهون أكثر نحو الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الطلب الفعلي، كما أن تخفيض نسبة الضرائب على الإنتاج ينعكس بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات أي زيادة القوة الشرائية بالمجتمع، ومن ثم زيادة الطلب مع زيادة حجم الإنتاج. أن تخفيض معدلات الضريبة على الدخل قد يؤثر وبصورة واضحة وفورية على الكساد وان التغييرات في الضريبة على الدخل لا يمكنها معالجة الكساد والتضخم في نفس الوقت، فان هذا الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجواء والأسعار والبرامج لتأثيرها على القوانين.

ضريبة الدخل الإجمالي على الأسعار:

يترتب على اقتطاع الضريبة لجزء من دخول الأفراد تقليل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع بشرط أن تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال

¹ افتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013، ص 169.

² علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009 ، مجلة الباحث، العدد 22 جامعة ادرار، 2009 ، ص 68.

التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلاً أو تكوين احتياطي معين فان تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب الكلي وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة الانتعاش وزيادة الطلب الكلي الفعال.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل وفي مبحثه الأول إلى مفهوم النظام الضريبي بإعتباره يعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما قمنا بالوقوف على المفاهيم الأساسية للضريبة بإعتبارها جزء لا يتجزأ من بناء هذا النظام الضريبي، أما المبحث الثاني من الفصل تمحور عن الإصلاحات الجبائية التي مست هذا النظام منذ سنة 1991م، ثم التعرف على البنية الجديدة للنظام الضريبي بعد الإصلاحات، ومن ثم محاولة معرفة أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا الإصلاح، في حين تناولنا في المبحث الثالث الذي يمثل الموضوع الرئيسي لدراستنا، ماهية التحصيل الضريبي، إذ أن تحصيل الضريبة يتم وفقا للقواعد التي تحدد الواقعة المنشأة للضريبة حتى يتم تحصيلها عن طريق أسلوبين هما: الطريقة الودية والطريقة الجبرية، كما تطرقنا إلى معرفة أهم الضرائب المحصلة وعراقيل تحصيلها، وتمهيدا للفصل الثاني خصصنا الضريبة على الدخل الإجمالي كمثال للضرائب المحصلة وذلك للدور الذي تلعبه وأهميتها من خلال مساهمتها في التحصيل الكلي، ومن ثم استنتجنا ان الضريبة عنصر حساس يتأثر ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية للدولة.

الفصل الثاني: دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية تيارت

CDI

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف جوانب البحث الأساسية في الجانب النظري سنقوم من خلال الفصل الثاني بتقديم وشرح مفصل لمكان الدراسة المتمثل في مركز الضرائب لولاية تيارت وذلك من خلال التعرف على المهام الموكلة له ومع الأهداف التي يسعى لبلوغها، وكذلك هيكله التنظيمي مع شرح المصالح المكونة له، وفي الأخير سنقوم بدراسة تطبيقية حول تطور الحصيلة الجبائية العادية في ولاية تيارت وهذا من خلال إجراء دراسة حول تطور التحصيل الجبائي المحلي وكذا الضريبة على الدخل الاجمالي خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. وعليه قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت.

المبحث الثاني: تحصيل الضريبة على الدخل (الآليات والعراقيل).

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت CDI**المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب لولاية تيارت ومهامه****أولا : تعريف مركز الضرائب لولاية تيارت**

هو مبنى واقع في حي بوزوينة ميلود، تابع إقليميا للمديرية الجهوية بولاية شلف ومديرية الضرائب لولاية تيارت أفتتح سنة 2013 وهو مركز تسيير موحد يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقضات ومديريات الضرائب الولائية.

بهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه

وهم:2

- أ- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم أعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج.
- ب- الشركات الغير خاضعة لمديرية كبريات المؤسسات والتي رقم أعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج.
- ج- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي وهو مكلف ب:

- تسيير الملفات الجبائية الخاضعة للنظام الحقيقي لغرض الضريبة غير خاضعة لمجال اختصاصه.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

ثانيا : مهام مركز الضرائب: تتمثل مهام مركز الضرائب فيما يلي:

في مجال الوعاء:

مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات.

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لغرض الضريبة برسم عائدات الارباح الصناعية والتجارية.

- تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.

في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.

تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

في مجال الرقابة

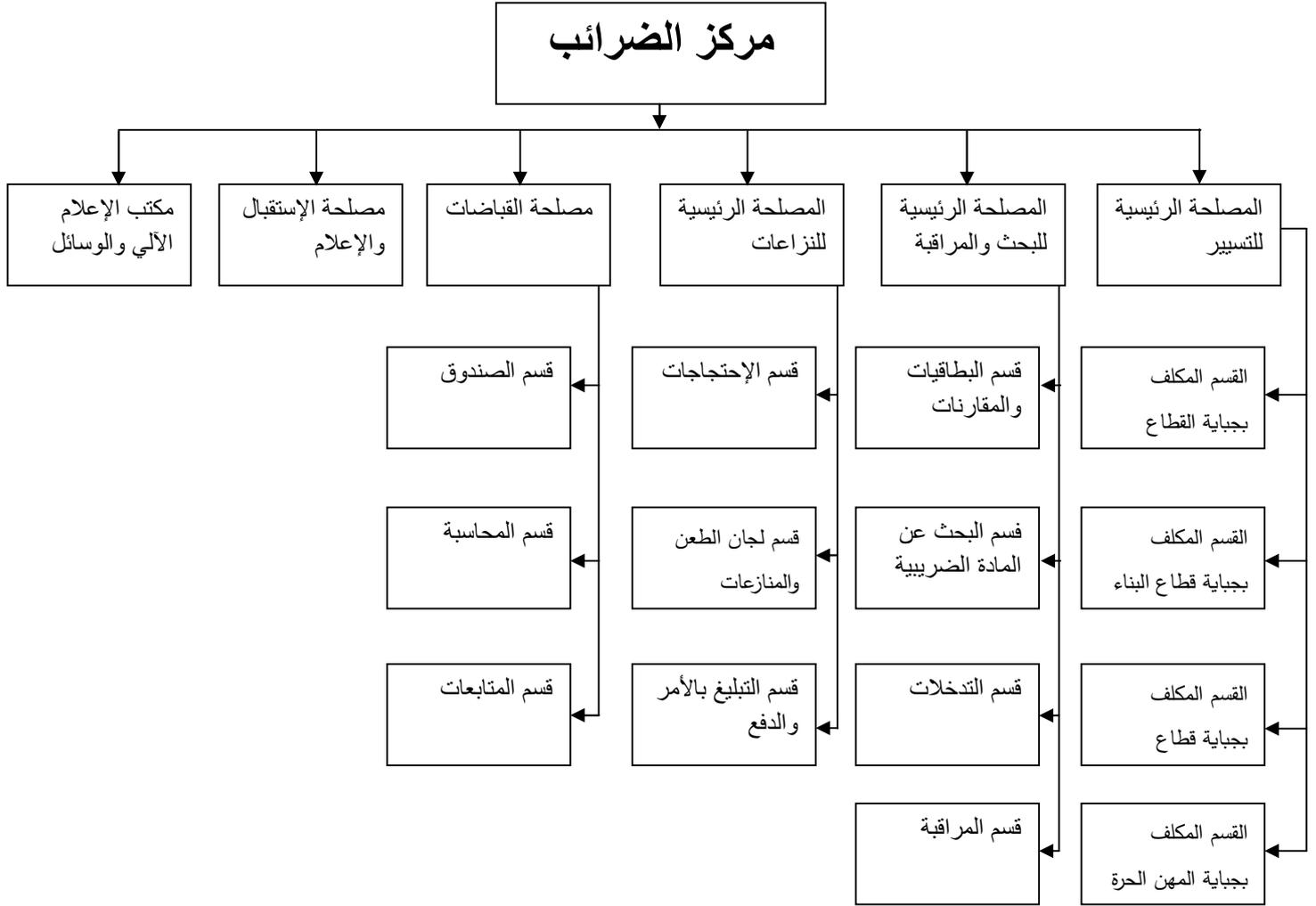
- تبحث عن المعلومات الجبائية، وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات.
- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.
- في مجال المنازعات :
- تدرس الشكاوى وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- تعوض قروض الرسوم.
- في مجال الاستقبال والاعلام:
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- تنظم المواعيد وتسييرها.
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت:

من خلال هذا المطلب يتم عرض الهيكل التنظيمي وشرح كل مصلحة من مصالح مركز الضرائب لولاية تيارت.

أولاً: عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت



المصدر: مركز الضرائب لولاية تيارت

ثانيا : شرح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.**المصلحة الرئيسية للتسيير وتكلف بالآتي:**

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- اقتراح وتسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على تسجيلها.

تعمل على تسيير:

- القسم المكلف بجباية القطاع الصناعي.
- القسم المكلف بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- القسم المكلف بجباية القطاع التجاري.
- القسم المكلف بجباية قطاع الخدمات.
- القسم المكلف بجباية المهن الحرة.

المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

- وتكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية، معالجتها تخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها، بالإضافة إلى اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان.
- وتعمل على تسيير ما يلي:

قسم البطاقات والمقارنات: وتكلف بالآتي:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة، وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

قسم البحث عن المادة الضريبية: والتي تعمل في شكل فرق، وتكلف بالآتي:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حتى الاطلاع.

- اقتراح وتسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات، وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات

والاستعلامات المجمعمة.

قسم التدخلات: والتي تعمل في شكل فرق، وتكلف بما يلي:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق، وحق الزيادة والمراقبة، وإنجاز في عين المكان لكل
- المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم، أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعمة.

قسم المراقبة: تعمل في شكل فرق، وتكلف بما يلي:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات، وفي عين المكان.
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقسيم مردودها.

وتعمل على تسيير المصالح التالية:

- قسم الاحتجاجات وتكلف ما يلي:
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات، والعقوبات المحتج عليها، أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة، أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المسبقة، التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل.

قسم لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بالآتي:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة، والرسم على القيمة المضافة.
- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

- قسم التبليغ بالأمر والدفع وتكلف بما يلي:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة، وإلى المصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات، وتبليغها للمصالح المعنية.

مصلحة القباضة: وتكلف بما يلي:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة والفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيمات السارية المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
 - مسك المحاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة المالية، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
 - تعمل على تسيير الأقسام التالية: قسم الصندوق، قسم المحاسبة، وقسم المتابعات. قسم الاستقبال والاعلام تكون تحت سلطة رئيس مركز الضرائب، وتكلف بما يلي:
 - تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
 - نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.
- مصلحة الإعلام الآلي:** وتكلف بما يلي:
- استغلال التطبيقات المعلوماتية ، وتأمينها ، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
 - إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
 - الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة، وأمن المقرات.

المبحث الثاني: تحصيل الضريبة على الدخل (الآليات والعراقيل)**المطلب الأول: المعنيين بالضريبة على الدخل****الأشخاص الخاضعون للضريبة**

1. يخضع لضريبة الدخل على كافة مداخلكم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر. لضريبة الدخل على عائلاتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.
 2. يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:
 - أ) الأشخاص الذين تتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد إتفق عليه إما باتفاق وحيد، أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
 - ب) الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.
 - ج) الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا.
 3. يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.¹
- المطلب الثاني: تطور التحصيل الضريبي على الدخل**

الجدول رقم (05): تطور التحصيل الجبائي الكلي للفترة (2018-2023)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التحصيل الضريبي	1300.000.000	2100.000.000	2100.000.000	1700.000.000	2200.000.000	2400.000.000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت 2024 عرف التحصيل الجبائي المحلي (على مستوى ولاية تيارت) عدة تطورات خلال فترة الدراسة حيث انتقلت قيمته من 1300000000 سنة 2018 إلى 2400000000 سنة 2023، هذه الزيادة يمكن تفسيرها بعدة عوامل أهمها:

- الزيادة المستمرة في الضريبة على الدخل الإجمالي التي تعتمد على تقنية الاقتطاع من المصدر.
- تحسين إجراءات التحصيل الجبائي بالنسبة لمختلف الضرائب كالرسم على القيمة المضافة.

¹ المادة 2 من قانون المالية 2023.

في حين شهد التحصيل الجبائي المحلي سنة 2020 انخفاض ملحوظ حيث وصلت قيمته عند مستوى 17000000000 مليار دينار وسبب ذلك يعود إلى توقف العديد من المكلفين بالضريبة عن ممارسة نشاطاتهم بسبب جائحة كورونا covid-19

أما فترة (2023-2022) عرفت زيادة معتبرة مقارنة بالفترة التي سبقتها حيث قدر إجمالي التحصيل في نهاية سنة 2023 ب: 24000000000 وذلك راجع إلى سبب واحد وهو تخلص العالم من جائحة كورونا و آثارها ، وعودة المكلفين بالضريبة إلى ممارسة نشاطاتهم.

الجدول رقم (06): الأهمية النسبية للضريبة على الدخل الإجمالي مقارنة بالتحصيل الكلي

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تحصيل الضريبة على الدخل IRG	491.000.000	770.000.000	800.000.000	760.000.000	750.000.0000	820.000.000
نسبة مساهمة الضريبة على الدخل في التحصيل الكلي 100%	%37.32	%37.06	%42.77	%36.46	%34.46	%34.69

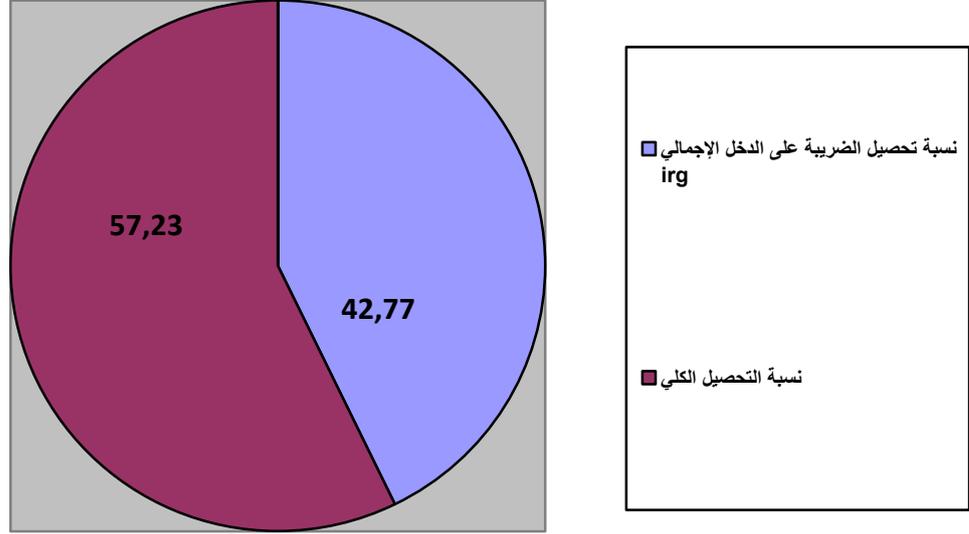
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق

مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت 2024

تحتل الضريبة على الدخل الإجمالي أهمية أساسية في النظام الجبائي الجزائري ،كونها تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة مساهمتها في التحصيل في التحصيل الجبائي، هذا المكانة تبرزها إحصائيات التحصيل الجبائي وكذا نسبة مساهمة الضريبة على الدخل في التحصيل الكلي.

تشير إحصائيات سنة 2020 المبينة في الجدول (06) أن أكبر مساهمة في التحصيل الجبائي للضريبة على الدخل الإجمالي، حيث قدر ب : 8000000000 اي مايعادل %42,77 ، رغم ماحدث في سنة 2020 "جائحة كورونا covid-19" وانخفاض التحصيل الكلي ، هذا مايعني ان تقريبا كل الضرائب انخفض مستوى تحصيلها إلا الضريبة على الدخل الإجمالي إرتفع مستوى تحصيلها و نسبة مساهمتها في التحصيل الكلي ، هذا التمايز بين المبالغ المحصلة والنسب يفسره فعالية تقنية الاقتطاع من المصدر التي تعتمد عليها الضريبة على الدخل الإجمالي مقارنة بأنواع الضرائب الأخرى.

الشكل رقم (07): يمثل نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في التحصيل الكلي لسنة 2020.



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات مقدمة من مركز الضرائب تيارت 2024

المطلب الثالث: عراقيل تحصيل الضرائب والحلول

أولاً: العراقيل

- عدم ضبط في التصريحات الشهرية بالنسبة للمكلفين بالضريبة وهذا بإستغلال الثغرات القانونية.
- زيادة المتهربين بالضريبة في كل سنة مع عدم إحداث آلية جديدة للحد من ظاهرة الغش.
- معاملات التجارية أغلبها بفواتير وهمية لا أساس لها من الصحة.
- عدم إمتلاك أعوان جبائية ضبطية قضائية.
- عدم التعامل المباشر مع المحضر القضائي للمكلفين بالضريبة الذين على عاتقهم ديون مالية.
- تبعية الإدارة الجبائية للقطاع الوظيفي العمومي.
- رقمنة الإدارة الجبائية بصفة جزئية أي انها لم تتم بصفة كلية.
- محدودية الوسائل المادية والتكنولوجية.
- إنعدام التكوين في مجال التحصيل الضريبي.
- ضعف المرتبات.
- انعدام التوزيع العقلاني للأعوان بين المصالح.

ثانيا: الحلول

- قامت الإدارة الجبائية بعدة إصلاحات من بينها إنشاء مراكز جديدة وتتمثل في:
- إنشاء مركز الضرائب والذي يتكفل بالملفات ذات نظام حقيقي.
 - مركز الجوارى للضرائب والذي يتكفل بالملفات ذات طابع جزافي.
 - توسيع من الصلاحيات قابض الضرائب التحضير وهذا ضمن إحداث التعليمات الجديدة للتحصيل الجبري.
 - الزيادة في عدد العمال بمختلف مصالح الإدارة الجبائية.
 - رقمنة الإدارة الجبائية للحد من التلاعبات المكلفين بالضريبة ليتم مراقبتها عبر النظام الجبائي.
 - التثقيف من الدورات التكوينية.
 - إلغاء غرامات التأخير حسب المادة 15 من قانون المالية 2024.
 - تفعيل دور الإعلام في ترقية الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.
 - تجريم الغش والتهرب الجبائيين.
 - السهر على تنسيق الأعمال بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل.
 - دعم قباضات الضرائب بالوسائل المادية والتكنولوجية.
 - تحسين الراتب والمكافئات لحماية الأعوان من كل أشكال الإغراءات الممارسة عليها.
 - منح سلطات واسعة لقابض الضرائب تمكنه من أداء مهامه.

خلاصة:

تطرقنا في الفصل التطبيقي للتعرف بالجهة التي استقبلتنا خلال أيام التبرص بغية استكمال متطلبات الدراسة بخصوص دراسة ميدانية في مركز الضرائب بولاية تيارت، وقمنا بالتعريف بمركز الضرائب والمهام والموكلة إليه، وكذلك توضيح هيكلها التنظيمي وشرحه، ولغرض تحليل وضعية الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة من الفترة 2018 الى 2023 على مستوى مركز الضرائب ولقد تم تزويدنا بمعطيات عن الحصيلة الكلية وحصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي والأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي. ولقد تبين لنا من خلال المعطيات المستمدة لنا من مركز الضرائب أن الضريبة على الدخل تؤثر في الرفع الحصيلة الضريبية حيث استنتجنا مدى مساهمتها في الحصيلة الكلية للمركز خاصة في السنة الاستثنائية سنة 2020، ولاحظنا حالات التذبذب من سنة إلى أخرى، إما بفعل تغير التشريع وإما بتأثير إجراءات التحصيل مثل التحصيل عن طريق التقسيط، وفي الأخير تطرقنا الى مختلف العراقيل التي تواجه عملية التحصيل وتؤثر على تطوره، وتختلف من أسباب متعلقة بالإدارة الى أخرى تتعلق بالمكلف بالضريبة وقمنا باقتراح بعض الحلول للحد والتقليل من هذه المشاكل.

خاتمة

خاتمة:

تعد الضرائب من الإيرادات المهمة لدى الخزينة العمومية، لهذا السبب تعتبر ركيزة أساسية في اقتصاديات الدول حيث تقوم جميع الدول بفرض تشريعات وقوانين ضريبية تبين فيها حقوق والتزامات المكلفين وتحدد أركان المعاملة التي تخص أطراف العلاقة الضريبية وبالتالي تتم عملية التحصيل الضريبي، وفق طرق وأساليب معتمدة قانونياً للرفع من مستوى التحصيل الكلي لمختلف الضرائب المفروضة، نجد منها الضريبة على الدخل الإجمالي التي لها أهمية بالغة من حيث المساهمة في الحصيلة الضريبة وذلك بمستويات نسبية عالية مقارنة بمختلف الضرائب التي تدخل ضمن التحصيل الإجمالي.

إلا أنه وبالرغم من هذه الأهمية لازالت هناك العديد من المشاكل التي تعيق سير عملية التحصيل الضريبي وتضعفه مما يؤثر على موارد اقتصاد الدولة بشكل كبير، ولهذا لا زالت الدولة تسعى جاهدة للحد من هذه العراقيل والمشاكل التي تواجهها في عملية تحصيل الضرائب خاصة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي .

أولاً: إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة حيث يتمثل التحصيل الضريبي في عملية انتقال الأموال من جيوب المكلفين إلى الخزينة وفق طرق قانونية تسعى لتنظيمه منها الطريقة الودية والطريقة الجبرية.

الفرضية الثانية: صحيحة حيث تعتبر الضرائب مصدر هام ومورد رئيسي للخزينة العمومية.

الفرضية الثالثة: صحيحة، لأن من أسباب ضعف إدارة الضرائب ونقص فعالية التحصيل الضريبي هو وجود جملة من المعوقات منها الإدارية والتقنية، ولهذا لا بد من العمل على الرقمنة الكلية لإدارة الضرائب.

ثانياً: النتائج المتوصل إليها

● النتائج النظرية :

من خلال الدراسة النظرية للموضوع توصلنا إلى ما يلي:

- للضرائب دور كبير ليس لكونهم يمولون نفقات الدولة فقط، بل باعتبارهم عنصر يؤثر في الأوضاع الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- يمتاز النظام الضريبي الحقيقي بوجود عدة ضرائب مفروضة، كما أنه يتطلب مسك دفاتر محاسبية منظمة وإيداع تصريحات في الأجل المحددة، باعتباره نظام مخصص لكبار المكلفين بالضريبة.
- يمتاز نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بوجود ضريبة جزافية وحيدة تعتمد الإدارة الضريبية في إعدادها على طرق بسيطة، كما أنه لا يتطلب التزامات مشددة باعتباره نظام مخصص لصغار المكلفين.
- الإصلاحات الضريبية في النظام الضريبي أثرت بالإيجاب على التحصيل الضريبي ولكن كثرة مراجعتها وتعديلها كل سنة في إطار قوانين المالية يؤثر سلبي على المكلفين بالضرائب، ذلك لعدم استيعابهم لها، وهذا ما ينطبق أيضاً على أعوان إدارة الضرائب.

- إن التحصيل الودي والجبري للضرائب من أهم الإجراءات التي تساهم في الحد من التهرب الضريبي، حيث يعتبران وسيلة فعالة لتحسين ورفع مستوى الحصيلة الضريبية. والتحصيـل الودي يتم دون تدخل الإدارة الضريبية قانونياً، لأن المكلف يدفع مستحقاته طوعاً لها، وينقسم هذا الشكل من التحصيل إلى أنواع مثل طريقة التوريد المباشر، وطريقة الأقساط المقدمة، وطريقة الحجز من المنبع، أما التحصيل الجبري يعني تدخل الإدارة الضريبية في إطار القانون قسراً، نتيجة عدم دفع المكلف بالضريبة، أو محاولة التهرب من دفع مستحقاته الضريبية.

ثالثاً: التوصيات الحلول و الاقتراحات

- القيام بالحملات التحسيسية على مستوى كل البلديات ووسائل الإعلام المختلفة وذلك من أجل تنمية ونشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.
- الاعتماد على الاستقرار في القوانين الجبائية وتقادي التعديلات المستمرة فيها، حيث لا يمكن للمكلف بالضريبة الوقوف على كل ما هو جديد في المجال الضريبي.
- العمل على رقمنة إدارة الضرائب وتفعيل التنسيق بين مختلف مصالحها.
- النظر في مرتبات موظفي إدارة الضرائب والعمل على تحسينها ومن منحهم امتيازات، وذلك لتجنب الطرق المؤدية للفساد.
- تأهيل موظفي إدارة الضرائب حول موضوع التحصيل الضريبي وذلك من خلال التدريب المستمر والدورات الكثيفة لزيادة خبراتهم.
- تبسيط الإجراءات الخاصة بالجانب الإداري والمتعلقة بتأسيس الضرائب وتحصيلها مما يسهل على المكلفين فهم القوانين والالتزام بنصوصها وتنفيذها.

رابعاً: آفاق البحث

- من خلال دراسة موضوع بحثنا هذا، والذي يأتي كمواصلة للدراسات السابقة، إلا أن لابد من تسليط الضوء على العديد من الجوانب التي لها علاقة بهذا الموضوع يمكن ان تشمل المجالات التالية:
- دور الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي.
 - المخاطر الجبائية في ظل التحصيل الضريبي.
 - واقع الرقمنة والنظم المعلوماتية المحاسبية في الرفع من جودة التحصيل وتحسين أداء مصالح الضرائب.

خامساً: النتائج الميدانية:

- تأثر مستوى التحصيل الكلي وجودة الخدمة العمومية في السنوات الماضية بتداعيات جائحة كورونا.
- تحصل نسبة كبيرة من الضريبة على الدخل الإجمالي بطريقة الاقتطاع من المصدر بالأخص صنف الرواتب والأجور، هذا ما يحد من فرص التهرب الضريبي، باعتبارها طريقة فعالة للتحصيل.

- نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.
- إعتماد النظام الضريبي على التصريح المقدم من طرف المكلف، مما يؤثر على عملية التحصيل كما يزيد من مساحة التهرب الضريبي.
- الفشل في الرقمنة الكلية لإدارة الضرائب أي أنها تمت بصفة جزئية حيث لازالت تعتمد غالبية المصالح والمراكز على الطريقة الكلاسيكية.
- تأثير معوقات التحصيل الضريبي على مستوى الحصيلة الكلية للضرائب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

الجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

أحمد بلحاج وآخرون، التحصيل الضريبي في الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، 2002.

بشور عصام المالية العامة و التشريع الضريبي ، دمشق، 1987.

افتحى احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013.

الرسائل الجامعية:

مفتاح فاطمة، مطبوعة دروس في مقياس النظم الضريبية الدولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2020.

محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

لطرش مباركة أمة الله، فعالية السياسة الضريبية في ظل تقلبات أسعار البترول في الجزائر "دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2017)"، رسالة دكتوراه في الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019-2020.

دحو مامة إيمان، مخلاف ليلي، النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة وأثرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بعين تموشنت، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2021-2022.

حابي عبد اللطيف، جباية المؤسسة، مطبوعة وزارية وفق المقرر الوزاري، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023.

عزازي إسماعيل، دور النظام الضريبي في معالجة الإختلالات الإقتصادية مع دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2000-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

زير مي نعيمة، جباية المؤسسة (الجزء الأول)، مطبوعة بيداغوجية، جامعة طاهري محمد بشار، 2015-2016.

إغيت مسيكة، حميدوش ثنية، إشكالية التحصيل الضريبي: بين إمتيازات إدارة الضرائب وضمانات المكلف بالضريبة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014-2015.

المجلات:

ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، ع3، ديسمبر 2013، الجزائر.

وشان أحمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع:17، جانفي 2017. يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، ع:16، جوان 2014.

خروبي هني، جيلالي عياد، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج13، ع2.

مشفق الحسين، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مج07، ع2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2023. مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي، مجلة الإحياء، مج: 21، ع: 29، جامعة الجزائر 1، أكتوبر 2021.

علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 22 جامعة ادرار، 2009.

القوانين والمراسم:

المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 282 مكرر 06 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

المادة 282 مكرر 06 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

المادة 31 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نسخة 2022.

المادة 217 - 228 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 2 من قانون المالية 2023.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يمثل وثيقة G50

DIRECTION GENERALE DES
IMPÔTS
TIARET

DIRECTION DES IMPÔTS DE
LA WILAYA DE:
TIARET

INSPECTION DES IMPÔTS
DE CDI

RECETTE DES IMPÔTS
DE CDI

COMMUNE
DE TIARET

MOIS avr-24

TRIMESTRE

A RAPPELER
OBLIGATOIREMENT

IMPOTS ET T
OU PAR VO
DECLARATION TENAI

M
ACTIVITE/PROFESSION
ADRESSE

N. I. S
09991404222742300000

N. I. F
14015601311

nature des impôts	code	opérations imposables
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30 %
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50 %
	C1A13	Affaires sans réfaction
	C1A14	Affaires exonérées
	C1A15	Recettes professionnelles (Professions libérales)
1		TOTAL

AP/IBS	code	Acompte et solde IBS		Déterminat
		Acompte Provisionnel		
2	E1M10			
	E1M10	Solde de liquidation		

VF	code	Categorie soumis au versement forfaitaire	
		C1C10	Traitement, salaire, émoluments, primes, indemnités, rémunérations diverses
3	C1C20	Pensions et rentes viagères	

IRG/SALAIRE	code	Categorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS		
		E1L20	IRG/Traitements salaires, pensions et rentes viagères	
		E1L30	IRG/Revenus des créances, dépôts et cautionnements (titre nominatifs)	
		E1L40	IRG/Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux et assimilées	
Autres Retenues	E1L60	IRG/Revenus des bons de caisse anonymes		

الوثائق الواجب ارفاقها طي هذا التصريح :

؛ أو أي مستند يقوم مقامه؛

نة تقوم مقامه (الاعتماد، بطاقة الحرفي / الفلاح)؛
أو أي مستند يقوم مقامه ؛

ن نشاطات تحت النظام القانوني للمقاوم الذاتي:

التعريف الجبائي ؛

أولة النشاط (عقد الإيجار، عقد الملكية أو أي مستند يقوم مقامه، شهادة الإقامة في حالة ما إذا كان بالضريبة أو أي وثيقة تثبت مزاوله النشاط في فضاءات مشتركة).

إطار خاص بالمصلحة	فيل الخاضعة للضريبة :	
	<u>عنوان مقر ممارسة النشاط</u>	

	ج	
	(3) الأولاد في الكفالة	(2) الزوج/الزوجة

	للأرباح (3+2+1) (*) إدراجه في الجزء VI ، نقطة 1.2) من الملخص	
	<p>المدخيل المحصلة من طرف الزوج/الزوجة وكذلك الأولاد في الكفالة. ضع للضريبة. في عادي يبين بشكل منفصل المدخيل المحققة المتعلقة بكل نشاط، وذلك حسب نفس</p>	
	<u>عنوان مقر ممارسة المهنة</u>	

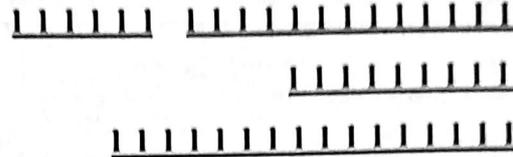
	ج	
	(3) الأولاد في الكفالة	(2) الزوج/الزوجة
		(1)

الملحق (04): يمثل وثيقة G13

سلسلة ج رقم 13

جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET I

MINISTERE DES FINANCES
Direction Générale des Impôts
DIW de
Structure



الضريبة على الدخل الإجمالي
تصريح أرباح المهن غير التجارية
(النظام المبسط للمهن غير التجارية)
سنة الاككتاب 20...
نتيجة سنة 20...

ة 31 مكر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

(من شهر أفريل من كل سنة، لدى مركز الضرائب أو مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة مهنة
المكلف بالضريبة

I- معلومات متعلقة بالمكلف بالضريبة

اكس، البريد الإلكتروني

بريدي

ANADE (Ex-ANSEJ)
و.و.د.ت.م

CNAC
ص.و.ت.ب

ANGEM
و.و.ت.ب.م

الرمز البريدي: 111111

الاككتاب:

II- معلومات أخرى

المبلغ الخام للأجور

III- عناصر تستخدم في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة

أ. الإيرادات المهنية

إطار خاص بالمصلحة :	المبلغ (دج) :	
.....	
.....	لحق (01) :
.....	(01) ، :
.....	

ب. النفقات المهنية

إطار خاص بالمصلحة	المبلغ (دج)	
.....	مهنة، يسح خصم

ج. النتيجة الجبائية

إطار خاص بالمصلحة	المبلغ (دج)	
.....	لملحق (01) :
.....	:
.....	(01) ، :

IV- تحديد رصيد التصفية/الفائض في الدفع (*)

المبلغ بالدينار الجزائري :	
.....	
.....	من 10.000 دج (2) :
.....	
.....	
.....	بد التصفية [(2) - (1) - (3) - (4)] :
.....	في الدفع [(2) - (1) - (3) - (4)] :

أقراص صحة المعلومات الواردة في هذا التقرير

III- العناصر المصرح بها (7)

القيمة ب دج	
.....	او الاوراق المماثلة (ا)
.....	
.....	
.....	المماثلة (د)
.....	خاضع للضريبة ((ا - ب - ج - د)):

IV- مبلغ الضريبة المستحقة

القيمة ب دج				
.....				
<input type="checkbox"/> معفى	<input type="checkbox"/> %20	<input type="checkbox"/> %5	<input type="checkbox"/> %15	
.....				لغ المستحق (و):

صص الاجتماعية والاوراق المماثلة، المحققة من قبل الاشخاص الطبيعيين المقيمين، خاضعون للضريبة على الدخل الاجمالي الى %5 في حالة اكتتاب مبالغ معادلة للفوائض الناتجة في رأس مال مؤسسة او عدة مؤسسات.

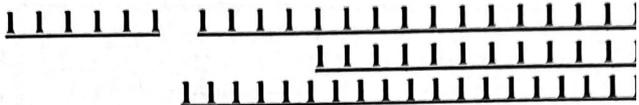
بالنزاهة باعادة الاستثمار.

حصص الاجتماعية والاوراق المماثلة، المحققة من قبل الاشخاص الطبيعيين الغير مقيمين، خاضعون للضريبة على الدخل

هد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

الملحق رقم (06): يمثل وثيقة G15

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET		
سلسلة ج رقم 2023/15		
MINISTERE DES FINANCES Direction Générale des Impôts DIW de Structure.....		
		
الضريبة على الدخل الاجمالي تصريح المداخيل الفلاحية : 20.... / الفترة الخاضعة للضريبة من .../... إلى .../.../20.... سنة الاكْتَتَاب 20... (المادة 11 من قانون الاجراءات الجبائية)		
يس من كل سنة لدى المركز الجوارى للضرائب أو مفتشية الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد المستثمرة.		
I - معلومات متعلقة بالمستثمرة :		
II - معلومات متعلقة بالمستثمر أو المستثمرين (1):		
رقم التعريف الجبائي أو رقم التعريف الوطني	مقر موطن التكاليف (2) :	: (%)

الملحق رقم (07): وثيقة تمثل تنبيه شخصي

Série R, n°9

إدارة الضرائب

مجموعة رقم :

مديرية الضرائب

وثيقة رقم :

تنبيه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

رأيات : مرسى إلى السيد :

المقيم بنهج : رقم :

في :

تحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالتنفيذ، الموضحة صورتها فيما يلي : إن الممول، المدين إسمه

الديون	المواد		سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراق وأوراق التحصيل، المقبوضات بعد خصم الاقساط السددة	
	رقم	رمز			
غير مباشرة تب على القيمة المضافة			19.....		
			19.....		
			19.....		
			19.....		
			19.....		
			19.....		
			19.....		
			19.....		
			19.....		
الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ		العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراق أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق
بال الحالة نيس المجلس بي البلدي لورئيس المدير	شمول الحالة بالنفاذ				

لا يتعلق بالعقود المشمولة بالنفاذ ومحله المختار بالنسبة لبلدية تنفيذ.

عامل الملاحقة أمام القضاء للضرائب المتنوعة، وبناء على التفويض المعطى لي، قد نيهت -
..... المقيم حيث انتقلت

يرة هذا في ظرف مطلق عليه العنوان والختم وفقا للقانون، بأن يسدد لحصل الضرائب
نية الأداء الموضحة أسفل الجدول أعلاه، بدون اخلال بما يستحق عليه من جزاءات وغرامات

لموب في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره، سوف يجبر على ذلك بكافة الطرق القانونية
وتركت للمخاطب مع المذكور صورة هذا المحضر.

} عامل الملاحقة القضائية

ريق تسديد الضرائب

ة التي تم فيها ربط الضريبة، أو أية بلدية أخرى بعد تقديم اخطار أو تنبيه،
للمحصل المشار إليه أعلاه.

إنموذج رقم 1418 ب الجزائر).

14 الجزائر).

اقع في دائرته مقر فرض الضريبة بدون ذكر الاسم الشخصي للمحصل.

اشر أو بعض مؤسسات الإئتمان المصرح لها خصيصا بهذا الغرض.

ن مصاريف من جميع مكاتب البريد أو من سامي البريد ويقوم الإيصال مقام مخالصة

الملحق رقم (08): إشعار غير رسمي بالحجز

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
 DE

Nun

RECETTE DES IMPOTS

DE

Commune de :

L

Compte de Chèques Postaux de la Recette : ..

AVIS OFFICIEUX DE S
 (A rapporter en venant payer)

Exercice :

Article :

M

Faute par vous de n'avoir donné suite au commandement qui vous a été sign
 allez être poursuivi par voie de saisie - exécution.

Si vous désirez éviter les désagréments et les frais élevés de cette procé
 de verser d'urgence à ma caisse, dans les trois (03) jours au plus tard, le mont

.....

.....

au titre des impôts et taxes détaillés ci - dessous :

ARTICLE D'IMPOSITION	ANNEE	NATURE DES IMPOTS ET TA
		Pénalités de retard ..
		TOTAL ..

الملحق رقم (09): إشعار بالبيع

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

A _____

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE _____

AVIS A

RECETTE DES IMPOTS
DE _____

Adresse : _____

N° CCP : _____
N° Tél. : _____

M _____

NIF : | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

J'ai l'honneur de vous rappeler que vous êtes redevable à ma caisse
_____ dinars, au titre des impôts

ARTICLE D'IMPOSITION	ANNEE	NATURE DES IMPOTS ET TAXES
		Pénalités de retard _____
		TOTAL _____

Je vous demande de prendre vos dispositions pour procéder au règlement
huitaine.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة، إلى تسليط الضوء على ماهية التحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال تقديم المفاهيم المتعلقة به والتطرق إلى أهم إجراءاته وقواعده، لذلك قمنا بدراسة تطور الحصيلة الضريبية الكلية في الجانب التطبيقي، ودراسة الأهمية النسبية التي تحضى بها الضريبة على الدخل الإجمالي ومساهمتها في التحصيل الكلي، كما وقفت الدراسة على العراقيل التي تواجه عملية التحصيل الضريبي وطنيا ومحليا، ومحاولة إقتراح الحلول للحد منها.

الكلمات المفتاحية: التحصيل الضريبي، الضريبة على الدخل الإجمالي، عراقيل، حلول.

Summary:

This study aimed to shed light on the nature of tax collection in Algeria by presenting its related concepts and addressing its main procedures and rules. Consequently, we examined the development of total tax revenues in the practical aspect and studied the relative importance of the tax on total income and its contribution to overall collection. The study also identified the obstacles facing the tax collection process both nationally and locally and attempted to propose solutions to mitigate them.

Keywords: Tax collection, Tax on total income, Obstacles, Solutions.